جامعة زيان عاشور-الجلفة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

المنازعات الدولية حول المياه
دراسة حالة:
سد النهضة

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في الحقوق

تخصص:قانون دولي عام

إعداد الطالبتين :
- ✓ - بن زاي لياس
- ✓ -سالمي هشام

إشراف الأستاذ :
د/جداوي خليل

لجنة المناقشة

أ/د .....رئيسا
أ/د.....مشرفا و مقررا
أ/د ....ممتحنا

السنة الجامعية:2022/2021

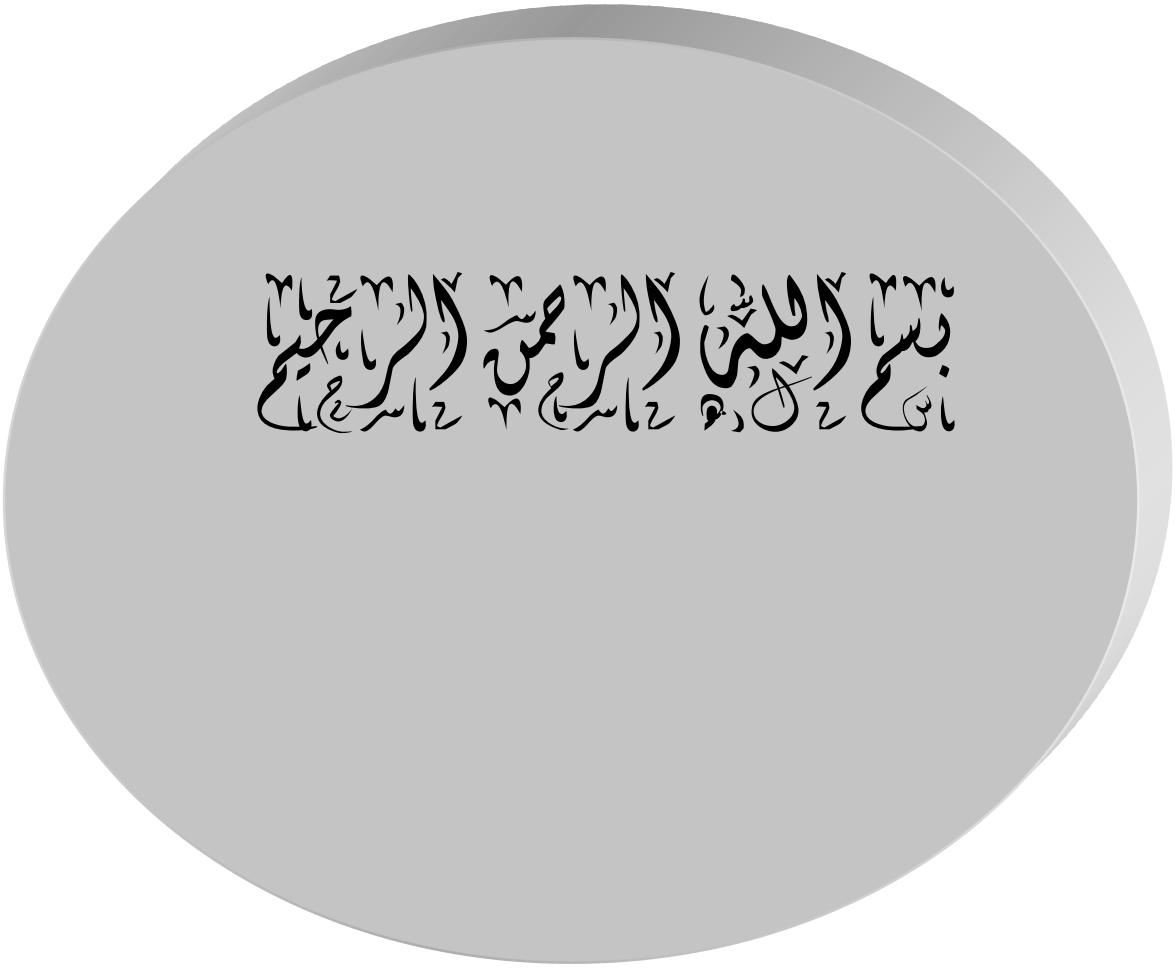
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى أعدل الناس واسبق الناس إلى صديقة قلبي ورفيقة دربي إلى من رأيت في عينيها الأمان إلى احلي واحن إنسانة أمي الغالية .

الى من علمني ووجهني ووقف إلى جانبي ليكون اصدق صديق وقت الضيق أبي الحبيب أحبه الله وأعانه .

أرجو من الله عز وجل إن يعينني على برهما وطاعتهما ويرزقني الحياة بجوارهما .

كما أهدي هذا العمل إلى إخوتي الأعزاء كل باسمه :نسيم ,و غيلاس ارجوا من الله أن يعينهما على النجاح كما لا أنسى الكتاكيت :أدم ,ومريم كما لا أنسى خطيبتي الغالية وكل من ساهم ولو بحرف في حياتي الدراسية .

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل الذي أسأل الله أن يتقبله خالصا .

لياس بن زاي

الإهداء

إلى من علماني العزم و الإصرار إلى من أوصانا الله يهما وقال :وبالوالدين إحسانا ...والديا الكريمين أمد الله في عمرهما وأنار طريق حياتهما .

إلى رفيق دربي ومن شد بأزري ومنحني الثقة في النفس والقوة والعزيمة ,أخي عادل.

إلى شموع حياتي أخواتي و إخوتي من ساندوني وحثوني على تجاوز المصاعب والمواصلة.

أهدي كذلك ثمرة جهدي وعملي إلى عائلة سالمي بدون استثناء والى من شجعني وساندني من بعيد أو قريب وأخص بالذكر خالتي العزيزة و أزواج أخواتي وزوجات إخوتي ,كما أقدم لهم طوقا من الياسمين تعبيرا عن شكري وامتناني .

هشام سالمي

المقدمة

تمهيد:

لعل "النيل" هو أقدم الأنهار الدولية من حيث الوجود وأولها من حيث تجمع ننى الإنسان حول مجراه ليقيموا على شاطئيه أول جماعة إنسانية سياسية تعيش على أساس من الثبات والاستقرار، وهو بالنسبة لمصر بل ولدول وادي النيل شريان الحياة، فما من نهر في المعمورة يلعب في حياة شعب والقيام بدور بارز في حضارته مثل الدور الحيوي الذي يقوم به نهر النيل بالنسبة لشعب مصر وبالنسبة لمصر ذاتها فهو جوهر الحياة بل هو الوجود كله بالنسبة إليهما.

قد أدركت الدولة المصرية المخاطر التي يتعرض لها النيل داخلياً وخارجياً، فسعت إلى اتخاذ حزمة من التشريعات أهمها ما أورده المشرع الدستوري عام 2012 نصاً خاصاً بالحفاظ على نهر النيل ومنع الاعتداء عليه وجرم دستور 2014 جميع صور الاعتداء عليه. إلاّ أن المخاطر الخارجية بدت تلوح في الأفق بعد شروع اثيوبيا في إنشاء سد النهضة على النيل الأزرق وما يمثل ذلك من نقص شديد في إيرادات مصر من مياه النيل وتهديد حق مصر في الحياة وتهديد طموحها إلى تنمية مستدامة، و تهديد لأمنها المائي، وهو ما رفضته الدولة المصرية بشكل قاطع، ولهذا تبنت طريق الوسائل السلمية للنزاع حول حقوقها المكتسبة في مياه النيل.

ويكشف الواقع الدولي عن دور المنظمات الولية والإقليمية في صيانة السلم و الأمن الدوليين من خلال قيامها بدور فعال في تسوية المنازعات الدولية والإقليمية.

والتعاون مع منظمة الأمم المتحدة من أجل إرساء دعائم نظام الأمن الجماعي. واذا آثر مجلس الأمن من أن يأذن على وجه التحديد لترتيب إقليمي أو منظمة إقليمية باضطلاع بالدور الرائد في معالجة أزمة داخل المنطقة التابعة لأي منهم فإن ذلك قد يفيد في وضع الأمم المتحدة في جانب شرعية الجهود الإقليمية.

ارتبط الخيار المصري منذ إعلان إثيوبيا عن بناء سد النهضة عام 2012 واستغلال حالة عدم اللا تزان والاختلال التي مرت بها الدولة المصرية بعد ثورة 2011 بالمسار التفاوضي في إطار مبادرة دول حوض النيل؛ حيث حرصت على دعم الحوار الساعي لبناء تفاهمات تضمن أمنها المائي، وتلبي احتياجات وخطط التنمية التي تطالب بها دول حوض النيل. ويلاحظ أن مجلس الأمن ولأول مرة أضحى منصة يلجأ إليه أطراف النزاع حول آلية الانتفاع المنصف بمياه نهر النيل بعد تشييد إثيوبيا لسد النهضة؛ وذلك بعد أن قامت مصر في ماي 2020بإحاطته بأن التشييد الانفرادي الإثيوبي للسد له عواقب وخيمة وقد يؤدي لاحتكاك دولي طبقاً لنص المادة(34)من ميثاق الأمم المتحدة.

وتأتي هذه الإحاطة بعد تدويل مصر نزاعها مع اثيوبيا أمام الجمعية العامة في سبتمبر 2019 يبدو أن هذه الخطوة وجدت صداها لدى المجتمع الدولي ولفت انتباهه .الى القلق المصري.

وتلي ذلك تقديم كل من مصر والسودان وإثيوبيا موقفهم أمام مجلس الأمن، ثم قام المجلس بدعوتهم إلى الحوار تحت رعاية الاتحاد الإفريقي.

وعلى الرغم من مساعي بعض القوى الدولية والإقليمية لتسوية الأزمة حتى وصلت إلى أروقة الاتحاد الإفريقي، إلاّ أنها لم تعكس ادارك حقيقي لتداعياته على مصالح شعوب حوض النيل وخاصة دولتي المصب مصر والسودان.

ولاريب أن فاعلية الاتحاد الإفريقي ترتهن بمدى إدراك الدول الأعضاء في الاتحاد لمخاطر السد والحقوق المشروعة لدول المصب، فضلاً عن قدرته على التأثير على الحكومة الإثيوبية.

ويمكن تفهم ادراك طبيعة المخاطر والتهديدات التي يبدو سد النهضة عاكسا لها ، وتبدو إثيوبيا فاعلاً وطرفاً حاكماً لدورها في المنطقة من خلال الموازنة مع مصالحها، الآخرين، وفي مقدمتهم مصر.

أولا: أهمية الموضوع

أخذت مشكلة المياه تتصدر هموم العالم وتشير الدراسات إلى أن أكثر من خمس سكان العالم يعانون من أزمة توفير المياه,وان حروب المستقبل ستكون من اجل السيطرة على مصادر المياه ومنابعها,حيث تستهلك معظم دول العالم كميات أكثر من مواردها المائية,إما بسبب ارتفاع نسبة الكثافة السكانية ومعدل النمو فيها, وكذلك استخدام طرق ري جائرة الى جانب الارتفاع غير المسبوق في درجات الحرارة,على نحو أصبحت معه المياه سلعة نادرة,ومن بين(263) حوض نهر على مستوى العالم,هناك أكثر من (200) حوض يفتقر إلى التنسيق والتعاون بين الدول المطلة عليه.

لأهمية المياه في النشاط البشري,نجد ان جميع الحضارات القديمة نشأت حول ضفاف الأنهار وبالقرب من مصادر المياه,هذا الأمر الذي يفسر تحول حيازة المياه وحسن التصرف فيها وضمان تدفقها إلى أهم تحد واجه الإنسان,لا سيما و منذ بدء تلك الحضارات.

ومصر و السودان بوصفهما ليستا من دول المنبع للأنهار الجارية و إنما من دول المصب,نهر النيل كما هو معروف ينبع من إثيوبيا ويجري بعد ذلك في الأراضي السودانية والمصرية ,مما يجعل من إثيوبيا تتحكم في كمية المياه الواصلة للبلدين مصر والسودان مما يعرض حقوقهما المائية ومصالحهما للخطر.

ثانيا: أسباب اختيار البحث

لكون هذه الدول الثلاث توصلت في الماضي إلى عقد اتفاقيات صريحة تعترف بالحقوق المكتسبة لكل دولة في تحديد الحصص المائية فقد انفردت إثيوبيا بإقامة المشاريع والسدود على نهر النيل ,دون النظر إلى حقوق الدول الأخرى المكتسبة مصر والسودان مخالفة بذالك مبادئ القانون الدولي الخاصة باستغلال الأنهار الدولية للأغراض غير الملاحية.

وتتمثل أسباب اختيار موضوع المنازعات الدولية حول المياه فيمايلي :

– حداثة موضوع الطرق السلمية لتسوية المنازعات الدولية حول المياه ومدى أهميتها على صعيد العلاقات الدولية خاصة في ظل المنازعات الحدودية و الإقليمية التي تحتوي على قدر من التعقيد يجعل الآليات الأخرى غير مناسبة على إيجاد التسوية المناسبة لها.

– افتقار المكتبة الجزائرية على وجه الخصوص إلى دراسات متخصصة في هذا الموضوع.

– الرغبة الشخصية في الوقوف على ماهية المنازعات الدولية حول المياه وكسد النهضة والأهمية الإستراتيجية له ومعرفة الطرق السلمية لحل المنازعات الدولية حول المياه.

–معرفة أهمية سد النهضة لبلد المنبع وكذا دول المصب.

إشكالية الدراسة:

- ✓ السؤال الأول : ما المكانة الإستراتيجية لدول حوض النيل؟
- ✓ السؤال الثاني:ما الأهمية الإستراتيجية لسد النهضة لدول حوض النيل ؟

أهداف الدراسة:

- ✓ التعرف على المكانة الإستراتيجية لدول حوض النيل.
- ✓ بيان الأهمية الاستراتيجية لسد النهضة لدول حوض النيل.

حدود الدراسة:

حدود زمنية :تمثلت حدود هذه الدراسة الزمنية من عام 2010 إلى عام 2019فترة بناء سد النهضة.

حدود مكانية :دول حوض النيل ومنابعه(مصر، السودان، إثيوبيا، اريتريا، أوغندا، بناء سد النهضة).

الدراسات السابقة ذات الصلة:

من خلال اطلاع على الدراسات والأبحاث التي تتعلق بموضوع الدراسة، فقد تم اختيار عدد من الدراسات ذات الصلة بالموضوع.

- **دراسة عبد الله(2014) بعنوان" نهر النيل بين سد الألفية ونهر الكونغو أزمات وحلول.**" يشير الكاتب في دراسته إلى منابع نهر النيل في الهضبات الاستوائية والإثيوبية، مشيراً إلى أهمية نهر النيل في حياة الدولة المصرية باعتباره" شريان الحياة لها"، كما تطرق الباحث إلى البناء الفني لسد النهضة الإثيوبي، والتعاون الأميركي الإثيوبي المدعوم إسرائيليا لإنشاء السد، كما ذكر الكاتب بعض الحلول التطبيقية والخيارات المتاحة للدولة المصرية، من أجل تقليل أخطار بناء السد التي منها" :مشروع قناة جونجلي"، و"مشروع فاروق الباز"، و"مشروع ربط نهر الكونغو" ويخلص الكاتب إلى أن الحل لمشكلة سد النهضة الإثيوبي يكون فقط بالمفاوضات بين الجانبين المصري والإثيوبي ، إلى جانب ضرورة بدءِ مصر في مشروع ربط نهر الكونغو كحل استراتيجي لمصر مستقبلا.

- **دراسة النصيرات(2017) بعنوان" :الأمن المائي وأثره على الاستقرار السياسي في مصر والسودان :دراسة حالة سد النهضة الإثيوبي**" تناولت هذه الدراسة موضوع الأمن المائي وأثره على الاستقرار السياسي في مصر والسودان خلال الفترة الزمنية من – 2005)" (2022واعتمدت هذه الدراسه على مؤشرات الأمن المائي كمتغير مستقل، ومؤشرات الاستقرار السياسي كمتغير تابع، حيث استندت هذه الدراسه على فرضية مفادها أن هناك علاقة طردية بين الأمن المائي والاستقرار السياسي، وأن الندرة المائية قد تكون مسبباً للنزاع الذي قد يصل إلى النزاع المسلح .

وأن سد النهضة سوف يؤثر على حصة مصر والسودان، حيث ستنخفض بمقدار الربع طيلة فترة تعبئة السد والمتوقعة أن تستمر ست سنوات، كما أن الأمن المائي سيؤثر على أسعار المواد الغذائية وتوفرها، ويؤثر على توليد الطاقة الكهرومائية، ويؤثر على الثروة السمكية والنقل النهري.

المناهج المتبعة:

المنهج التاريخي :يهدف لفهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل من خلال دراسه الأحداث الماضية والتطورات التي مرت عليها، خصوصاً وأن التاريخ هو أساس الحاضر، و هو انعكاس للماضي وتمهيد للمستقبل، إذ سيتم تحليل إستراتيجية اتجاه دول حوض النيل، والرجوع إلى نشأتها وأصولها التاريخية، ودراسة حوض النيل في إطاره النظري، وتأثير حصص المياه قبل وبعد بناء السد.

المنهج الوصفي التحليلي :ذلك بهدف تجميع البيانات حول موضوع الدراسة وخصوصاً فيما يتعلق باستراتيجية اتجاه دول حوض النيل ومشروع سد النهضة.

المنهج القانوني :يعد هذا المنهج من أهم مناهج البحث العلمي وأقدمها وأكثرها استخداماً ويظهر ذلك من خلال استعراض أهم الاتفاقيات والمعاهدات التي وُقّعت لاستغلال مياه نهر النيل.

خطة البحث:

قسمنا خطة البحث إلى فصلين على النحو التالي:

الفصل الأول والموسوم الطبيعة الإستراتيجية حيال دول حوض النيل ولدراسته قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث ، المبحث الأول بعنوان مفهوم النزاعات الدولية ، والثاني بعنوان التعريف بدول حوض النيل ,والمبحث الثالث بعنوان الإطار القانوني لتنظيم مياه حوض النيل .

الفصل الثاني والموسوم الأهمية الإستراتيجية لسد النهضة لدول حوض النيل ولدراسته قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث ، المبحث الأول بعنوان مشاريع الحكومة الإثيوبية على روافد نهر النيل ، والثاني بعنوان الأهمية الإستراتيجية لسد النهضة,والمبحث الثالث بعنوان سبل حل النزاع .

الفصل الأول: الطبيعة الإستراتيجية حيال دول حوض النيل

الفصل الأول: الطبيعة الإستراتيجية حيال دول حوض النيل

المبحث الأول :ماهية المنازعات الدولية

انشغل العالم في سياق معالجة التوترات بين الدول، بمراجعة المبادئ الأساسية للقانون الدولي، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالدعوة إلى امتناع الدول عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، ومن هنا جاءت ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، كما جاء الاهتمام بحل النزاعات الدولية بالوسائل السلمية من الأهداف الرئيسية التي أولاها هذا الميثاق مكانة خاصة[1].

المطلب الأول :تعريف النزاع الدولي وشروطه:

الفرع الأول: تعريف النزاعات الدولية:

تعريف النزاع لغةً :النزاع لغة من :نزعَ ينزعُ، نزعا ، معناه نزعَ الشيءَ من مكانه، قلعَهُ، والعامة تقول : نزع الشيء إذا عطله وأفسده[2] إن مصدر الفعل نزع هو النزاع والمنازعة، ومعناه (الخصومة) أما النزاع المسلح الدولي اصطلاحا : فهو استخدام القوة المسلحة من طرفين متحاربين على الأقل، ولا بد أن يكون أحدهما جيشا نظاميا ، وتقع في خارج حدود أحد الطرفين وتبدأ عادة بإعلان، وتتوقف لأسباب ميدانية، (وقف القتال)أو إستراتيجية (الهدنة)وتنتهي إما بالاستسلام أو باتفاق صلح[3] .

[1] الديباجة من ميثاق الأمم المتحدة والفصل السادس منه(المواد من 33 إلى38).

[2] اليسوعي لويس معلوف ,المنجد في اللغة والأدب والعلوم، بيروت ,المطبعة الكاثوليكية، 1908,ص801 .

[3] يازجي، أمل ,المحكمة الجنائية الدولية وتوسيع نطاق القانون الدولي الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دمشق ,مطبعة الداوودي ,2004,ص102.

ويحدث النزاع نتيجة تقارب أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم التوافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره .

فالنزاع يكمن في عملية التفاعل بين طرفين على الأقل ويشكل هذا التفاعل معيار أساسيا لتصنيف النزاعات، واستخدام مصطلح الصراع بدلا من النزاع ويعرفه بتعريف شامل بقوله" :الصراع في صميمه هو تنازع الإرادات الوطنية، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها، مما يؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق، ولكن برغم ذلك يظل الصراع بكل توتراته وضغوطه دون نقطة الحرب المسلحة [1] "

الفرع الثاني:

أولا: مفهوم المنازعات الدولية: تعرف المنازعات الدولية بأنها" :الادعاءات المتناقضة بين شخصين دوليين أو أكثر، ويتطلب حلها طبقا لقواعد تسوية المنازعات الدولية الواردة في القانون الدولي . ومن الصعب إيجاد تعريف محدد وثابت للخلافات السياسية أو حتى حصر أنواعها ووضع قائمة بها"، لذلك فإن كل جهة تستطيع وضع معيار معين من وجهة نظرها وحسب ما يناسبها وخاصة أن هناك اختلافا بين فقهاء القانون والسياسة في هذا الموضوع، إذا فالقضية هي قضية نسبية تختلف حسب الجهة أو الزمان أو المكان وعليه فإن النزاعات السياسية هي النزاعات التي تتعلق بمسائل السلطة وليس مسائل القانون [2]. وتعرف محكمة العدل الدولية الدائمة في قرارها الصادر بتاريخ3

[1] الفتلاوي سهيل حسين، المنازعات الدولية، دراسة في تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية واستخدام القوة العسكرية في ضوء أحكام القانون الدولي وتطبيقاتهما العملية في النزاع العراقي الايراني، الكويت، السلسلة القانونية، العدد(11) , 1986,ص(148) ، ص117 .

[2] غلان جيرهارد فان، القانون بين الأمم، الجزء الثاني، تعريب وفيق زهدي، بيروت، دار الآفاق الجديدة،1970, ص215 .

أوت 1924 في قضية مافروميتس النزاع الدولي على أنه" خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما[1]

أما محكمة العدل الدولية قد عرفت النزاع الدولي في قراراها الصادر بشأن قضية حق المرور في الأراضي الهندية على أنه" :عدم الاتفاق حول مسألة من الواقع أو القانون، وبمعنى آخر هو التعارض في الدعاوى القانونية أو المصالح بين شخصين[2].

ثانياً : الشروط الواجبة في النزاع ليصبح النزاع دولياً:

1-**أن يكون النزاع بين الأشخاص القانونية الدولية :**لا يشترط أن يكون الأشخاص المتنازعون من طبيعة واحدة، فكما يصح أن يكون النزاع بين دولتين يجوز أن يكون بين دولة ومنظمة دولية، أو منظمة دولية ومنظمة أخرى، أو دولة وحركة تحرير وطني، ومن أمثلة المنازعات بين الدول :النزاع بين العراق وايران حول شط العرب، منذ عام 1969 ،ومن أمثلة المنازعات بين منظمة ودولة النزاع بين العراق والأمم المتحدة حول تدمير الأسلحة ذات التدمير الشامل منذ عام 1991 ، ومن أمثلة المنازعات بين الدول وحركات التحرر النزاع بين المغرب وحركة البوليساريو[3]أما المنازعات بين الأفراد، أو بين الأفراد والأشخاص القانونية الدولية، فإنها لا تخضع لقواعد تسوية المنازعات الدولية إلا في حدود ضيقة جدا .

2-أن تنشأ ادعاءات متناقضة بين الأطراف المتنازعة :ينشأ النزاع عندما يكون هناك ادعاء من طرف يقابله ادعاء متناقض من طرف آخر، فأحد الأطراف المتنازعة يطلب من الطرف الآخر القيام بعمل، أو الامتناع عن عمل، أو تسليم شيء.

[1] روسو، شارل,القانون الدولي العام، ترجمة شكر الله خليفة، بيروت :الأهلية للنشر، 1982,ص283 .

[2]) العناني، إبراهيم محمد , اللجوء إلى التحكيم الدولي، القاهرة :منشورات دار الفكر العربي، 1973,ص202 .

[3] الأمم المتحدة (2010) .الوثيقة(A/38/4).

فالاختلاف بين طبيعة الأنظمة السياسية والأيديولوجية واختلاف الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية والعلمية والثقافية والاختلاف في الآراء في المسائل السياسية الدولية التي لا ترتب الالتزمات أو حقوقا للأطراف الأخرى لا يؤدي إلى نزاع دولي.

3-استمرار المطالبة بالادعاءات المتناقضة : إن الاستمرار بالمطالبة بالادعاءات أمر يتطلب حله، لأن صاحب الادعاء يتابع حقوقه، وأن النزاع يبقى قائما ما دامت المطالبة قائمة، فإذا ما أعلنت دولة بأنها في حالة نزاع مع دولة أخرى حول موضوع معين ولم تتابع هذا النزاع وتطالب بحله أو توقف عن الاستمرار بالمطالبة به، فلا يعد هناك نزاع بين الطرفين، وذلك يعني أن النزاع قد توقف أو تمت تسويته، فلا بد من الاستمرار في المطالبة بالحق.

4-أن يكون النزاع ذا صفة دولية عامة : يجب أن ينشأ النزاع حول مسألة دولية سياسية، أو بأحكام القانون الدولي، أما إذا كان النزاع ذا صفة خاصة فإنه لا يخضع لقواعد تسوية المنازعات التي حددها القانون الدولي، فإذا كان النزاع بين دولتين حول مشاكل مواطني الطرفين المتعلق بالزواج والميراث والأملاك المنقولة وغير المنقولة وغيرها مما يتعلق بقواعد القانون الخاص والتي تدار من قبل قنصليات الدولتين فإن مثل هذه المنازعات تخضع لقواعد الاختصاص الواردة في القانون الدولي الخاص [1] .

5-**أن يكون النزاع مما يمكن تسويته :** فإذا نشأ نزاع بين دولتين وتعذر تسويته واجراء ترضية للطرفين فلا يخضع لقواعد تسوية المنازعات الدولية، فإذا طالبت دولة من أخرى تسليم أحد المجرمين الموجودين على أراضيها، غير أن المجرم تمكن من الهرب إلى جهة مجهولة أو توفي فإن تسوية النزاع تصبح مستحيلة.

[1] العناني، إبراهيم محمد، مرجع سابق، ص203 .

المطلب الثاني :ماهية النزاع الدولي القانوني والسياسي:

هناك علاقة وثيقة بين أسباب النزاعات الدولية وأنواعها، ذلك أن سبب النزاع عادة يحدد نوعه، وكون أن النزاعات الدولية تحدث عادة بين أشخاص المجتمع الدولي فهذا يزيد من تنوعها ذلك أن العلاقات الدولية معقدة، وعلاقات الدول فيما بينها تتدرج من حالة السلم إلى حالة الحرب، ولأن الدول عادة تسعى دائما وراء مصلحتها فهذا يؤدي بها الى علاقات غير مستقرة تبعا لتضارب مصالحها، فمثلا إذا كان النزاع الدولي يدور حول تفسير قرار دولي أو قاعدة فقهية معينة نستطيع القول أن هذا النزاع هو نزاع قانوني وبالتالي يحل بالطرق السلمية القانونية، واذا كان يتعلق بقضية لها طابع سياسي، فالنزاع هو نزاع سياسي يحل بالطرق السلمية السياسية، وهناك قضايا مشتركة قانونية وسياسية مثل قضايا الحدود التي أصلها يكون قانونيا ولكنها تتطور وتحل في كثير من الأحيان بالطرق السياسية وذلك عن طريق تنازل أحد الأطراف لحقوقه مقابل مكتسبات سياسية معينة[1]. وقد يكون العكس تماما ، فقد يبدو النزاع سياسيا ، إلا أن أطراف النزاع قد يلجأوا إلى الطرق القانونية لحله.

وقد اختلف الفقه الدولي اختلافا كبيرا حول وضع تعريف للنزاع الدولي القانوني، ورغم أن المحكمة الدائمة للعدل الدولي في حكمها الصادر في قضية" مافروماتس "في1924/08/30م قد عرفت النزاع القانوني الدولي بأنه" عدم الاتفاق بشأن مسألة من مسائل الواقع أو القانون.

[1] اليوسفي أمين محمد,تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، بيروت :دار الحداثة للطباعة والنشر، 1997, ص13-10.

"إلا أن هذا التعريف لم يلق قبولا لدى الفقه بسبب اتساع هذا التعريف وعموميته، لذلك ذهب بعض الفقه إلى أن النزاع الدولي القانوني هو النزاع الذي يتعلق بأحد الموضوعات التالية[1]:

1-الحدود والمطالبات المالية.

2-الإخلال بالتزام دولي، مثل نقص معاهدة، أو خرق الحياد.

3-الادعاءات المتعلقة بأضرار إصابة الأجانب خلال حرب أهلية أو حدوث فوضى وأعمال شغب في إقليم الدولة التي يوجدون بها.

وذهب رأي آخر في الفقه إلى أن المنازعات القانونية هي التي تتعلق بالموضوعات الآتية:

1-المنازعات التي تصلح لتسوية قضائية بتطبيق القانون الدولي.

2-المنازعات التي تتعلق بمسائل قانونية لا تؤثر على مصالح الدول العليا(المصالح السياسية.)

3-المنازعات التي تنطوي على إشارات متفق عليها وتشير إلى قواعد القانون الدولي التي تكفي لتسوية هذه المنازعات.

4-المنازعات التي تنطوي على حقوق قانونية يمكن تمييزها عن الادعاءات التي تهدف إلى المساس بالنظام القائم(النظام السياسي).

كان اللجوء إلى المواثيق الدولية في تعريف النزاعات القانونية الدولية هو الحل الأمثل، حيث أشارت اتفاقيتا لاهاي لعامي 1899 م، 1907 م، إلى أن النزاعات

[1] حمودة منتصر ,القانون الدولي المعاصر، الإسكندرية ,دار الفكر الجامعي، 2009,ص564.

القانونية الدولية هي" مسائل تفسير أو تطبيق الاتفاقيات الدولية"، ونصت المادة(1/13) من عهد عصبة الأمم على أن المنازعات القانونية هي[1] :

1-المنازعات المتعلقة بتفسير المعاهدات الدولية.

2-المنازعات المتعلقة بأية مسألة من مسائل القانون الدولي.

3-المنازعات المتعلقة بتحقيق واقعة، والتي إذا ثبتت كانت خرقا للالتزام دولي.

4-المنازعات المتعلقة بنوع التعويض ومداه المترتب على خرق إلتزام دولي.

عمليا لا يمكن حصر أسباب النزاعات الدولية فأي خلاف بين أي دولتين مهما كان بسيطا يمكن أن يؤدي إلى نزاع دولي ذي أبعاد مختلفة، وهذا يعني أن أسباب النزاعات الدولية، هي أسباب متجددة لا يمكن وضع مقياس لها إلا بعد حدوثها، وقسمت النزاعات الدولية إلى قسمين[2] :

الأول :النزاعات القانونية.

الثاني :النزاعات السياسية.

والنزاعات السياسية وتعرف بأنها تلك النزاعات الدولية السياسية التي تنشأ بين أشخاص المجتمع الدولي وفيها يطالب أحد الأطراف بتعديل قاعدة قانونية موجودة ومقررة بين الدول، أو هي النزاعات التي لا تستند على مبررات قانونية.

[1] اتفاقيتا لاهاي لعامي 1899 م، 1907 م، المادة 2 / 13 من عهد عصبة الأمم، المنازعات القانونية.

[2] حلمي نبيل أحمد ,التوفيق كوسيلة سلمية لحل المنازعات السلمية في القانون الدولي العام بيروت, دار النهضة العربية، 1983,ص 52 .53

والأصل أن كل النزاعات يجب أن تستند على مبررات قانونية ولكن هناك الكثير من النزاعات التي تحدث بين الدول لا تخضع لمعيار قانوني أو لقواعد القانون الدولي.

وعليه تم تعريف النزاع السياسي على أنه ذلك النزاع الذي لا يصلح عرضه على القضاء الدولي، ويمكن حله بالطرق السياسية وذلك من أجل التوفيق بين المصالح الدولية المتعارضة.[1] وهناك بعض الفقهاء اعتمدوا مبدأ المخالفة في تعريف النزاعات السياسية أي قاموا بتعريف النزاعات القانونية ومن ثم عرفوا النزاع السياسي على أنه كل نزاع لا يعتبر نزاعا قانونيا وأنه النزاع الذي لا يحل طبقا لقواعد القانون الدولي[2].

ويرى الأستاذ كلس أن النزاع يكون سياسيا إذا تمت تسويته وفقا لقواعد غير قانونية مثل مبادئ الإنصاف والعدالة وما شابه ذلك وهذا طبعا إذا كانت المحكمة مخولة بتطبيق مثل هذه المبادئ ويكون قرارها قاعدة قانونية فردية ملزمة لأطراف النزاع فقط، وحل النزاع السياسي بقرار من المحكمة وفقا لقانون دولي مُنشأ من قبل المحكمة وحدها، وبعكس النزاع القانوني الذي يحل بتطبيق قواعد القانون الدولي الموجودة مسبقا ، ومحكمة التحكيم والتي لها وحدها صلاحية إصدار قرارات صادرة عن هيئتها، ملزمة لأطراف النزاع، وليس لغيرهم، إلا إذا تم اعتبارها سابقة قانونية يؤخذ بها في المستقبل عند حدوث نزاعات مشابهة لا يوجد بها نصوص قانونية في قواعد القانون الدولي، والتمييز بين النزاعات الدولية والسياسية، يعود إلى صعوبة التمييز بينها، ولكن الهدف الأساسي في محاولة التمييز هو تسهيل عرض النزاعات وتصنيفها وايجاد الوسيلة الأنسب لمعالجتها، أي هل يتم حل النزاع بالوسائل السلمية الدبلوماسية السياسية .

[1] حلمي نبيل أحمد، مرجع سابق، ص54 .

[2] الراوي جابر إبراهيم, المنازعات الدولية، بغداد ,مطبعة دار السلام،1978, ص27 .

النزاع بأنه نزاع قانوني فإن هذا النزاع يجب حله بالطرق السلمية القانونية ذلك أن هذا أنسب، وإذا تم تصنيفه على أنه نزاع سياسي فإنه يتم اللجوء إلى الطرق السلمية الدبلوماسية(السياسية)كون أنها تكون متوافقة أكثر مع طبيعة النزاع.

ولكن الهدف الأساسي في محاولة التمييز هو تسهيل عرض النزاعات وتصنيفها وإيجاد الوسيلة الأنسب لمعالجتها، أي هل يتم حل النزاع بالوسائل السلمية الدبلوماسية(السياسية)أم بالطرق السلمية القضائية حسب التصنيف؟ حيث أنه إذا ما تم تصنيف النزاع بأنه نزاع قانوني فإن هذا النزاع يجب حله بالطرق السلمية القانونية ذلك أن هذا أنسب، وإذا تم تصنيفه على أنه نزاع سياسي فإنه يتم اللجوء إلى الطرق السلمية الدبلوماسية(السياسية)كون أنها تكون متوافقة أكثر مع طبيعة النزاع .

المبحث الثاني: خصائص ومقومات دول حوض النيل.

منطقة حوض النيل هي جميع الأراضي التي يجري فيها النهر وروافده والتي تنحدر نحوواديه بحيث تتصرف مياه الأمطار إليه، وتلك التي تروَى بمائه، ويمكن أن يُضاف إلى حو ض النهر، جميع الأقاليم التي تضمها الحدود الطبيعية، حتى ولوكان بعضها خال من المطرمادام انحدارها العام متجها نحو النهر[1],ويشمل حوض النيل القسم الأعظم من شمال شر ق أفريقيا، وتبلغ مساحته بالتقريب حوالي (3,249,000)كيلومترمربعاً، وهي مساحة تعادل (10%) من المساحة الكلية لأفريقيا، ويعتبر النيل أطول نهر في العالم .

وهو أمر ليس غريبا لنهر يمتد عبر أكثر من (° 35) عرض، ويبلغ طوله من منبعه في بحيرة فيكتوريا حتى مصبه في البحر المتوسط (9306) كيلومتر .ومن الأمور التي تثير الانتباه أن المنابع الاستوائية لهذا النهر توجد على بعد لا يزيد على (800) كيلومتر من المحيط الهندي، ومع ذلك فإن مياهه لا تتصرف نحو هذا المحيط، بل تقطع رحلة طويلة تقترب من سبعة آلاف كيلومتر لتصب في البحر المتوسط، وما ذلك إلا لوجود هضاب شرقي أفريقيا والأخدود الأفريقي العظيم، الذي يخترقها بينه وبين ساحل المحيط الهندي من جهة، إضافة إلى الانحدار السائد في سطح كل أفريقيا الشمالية من الجنوب إلى الشمال[2].

[1] حمد مريم أتيم خميس، تقويم التجارة الخارجية بين دول حوض النيل السودان مصر– كينيا خلال الفترة من 1990 م 2008 - م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان,2011,ص53.

[2] الأيوبي ياسر عبدالقادر أحمد، أثر التدخل الخارجي على صراع المياه في حوض النيل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، السودان,2001, ص44.

المطلب الأول: التعريف بدول منابع نهر النيل.

- ✓ **دول منابع نهر النيل:** تنقسم دول حو ض النيل من حيث الموقع الجغرافي والتجانس الثقافي والاجتماعي إلي ثلاث مجموعا ت هي :مجموعة دول الهضبة الإثيوبية، ومجموعة دول الهضبة الاستوائية، ودول الممر والمصب .
- ✓ **مجموعة دول الهضبة الإثيوبية** : تتكون من مجموعة دول الهضبة الإثيوبية من دولتين هما إثيوبيا وإريتريا ، اللتين كانتا تشكلان منذ عام 1952 إلى عام 1994 كياناً سياسيا واحدا هو إثيوبيا وتأتي أهمية الدولتين في أنهما منبع لأكثر من أربعة عشر نهرا تنحدر شرقا وغربا وتساهمان ب(14) من موارد مياه النيل، كما تقع هذه المنابع الشرقية الصيفية أو الموسمية في إثيوبيا تحت سيطرة سياسية واحدة، تشقها المجاري العليا وأجزاء من الروافد الوسطى الصيفية الرئيسية لنهر النيل الثلاث: وهي السوباط والنيل الأزرق وعطبره وتسكن الدولتين قوميات مختلفة أهمها الأمهرا والتقراي والأرومو، ويعتمد السكان على النشاط الزراعي والرعوي بشكل رئيسي، لوفرة الأمطار والمياه السطحية . وبرغم إسهام الدولتين بكميات كبيرة في مياه النيل إلا أنهما تتعرضان لموجات جفاف باستمرار أدت إحداها في عام 1985 إلى حدوث مجاعات كبيرة في البلدين.

واستقلت إريتريا عن إثيوبيا عام 1991 وسعت لبناء اقتصادها الضعيف، بإقامة علاقات مع دول الجوار(إثيوبيا والسودان ومصر)، ولكن سرعان ما تدهورت هذه بمجابهتها للحكومة السودانية لمساعدتها وإمدادها للمعارضة السودانية، ثم دخولها في حرب مع إثيوبيا بسبب النزاعات الحدودية والمشاكل الاقتصادية بينهما[1] .

[1] حسن البصري الطيب علي، دور القانون الدولي في حل النزاعات التي تنشأ حول الأنهار الدولية :دول حوض النيل نموذجا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان,2011,ص04.

- ✓ **مجموعة دول الهضبة الاستوائية:** تتكون هذه المجموعة من دول أوغندا، الكونغو الديمقراطية، رواندا، بروتوي ، تنزانيا، كينيا، والسودان، وهذه الدول تحيط ببحيرة فيكتوريا (منبع النيل الرئيسي)، وكونت تعاونا إقليميا سمي بدول حوض الكاجيرا، حيث تمثل الزراعة المطرية النشاط الرئيسي ومصدر الدخل الأساسي لكل دول المجموعة إلى جانب السياحة.

حيث كانت دول هذه المجموعة ترزح تحت الاستعمار الأوروبي، فبلجيكا كانت تحتل الكونغو حيث استقلت عام 1960، بينما كانت فرنسا تحتل رواندا و بورندي، في حين كانت أوغندا وكينيا وتنزانيا محتلة من قبل بريطانيا [1].

- ✓ **دولة الممر والمصب:** تتكون من مصر التي تشغل قسما كبيرا من مساحة دول حوض النيل، وتعتبر مصر بحق هبة النيل، حيث تعتمد بشكل كامل على مياهه، بينما يقل اعتماد السودان على مياه النيل عن مصر بسبب هطول الأمطار في الأجزاء الجنوبية والوسطي[2].

الوضع المائي لدول حوض النيل: إن إجمالي مساحة حوض نهر النيل تقدرُ بنحو (6650)كلم مربع، يغطي حوض النيل مساحة(3.4)مليون كلم مربع،

[1] صديق يوسف محمد ، النيل من الجنة والمعاناة السودانية، دار الأصالة للطباعة والنشر2007,ص18-19.
[2] حسن البصري,مرجع سابق ,ص:06.

ويمر بتسعة دول أفريقية يطلق عليها دول حوض النيل، بالإضافة إلى أن إريتريا يمر بها نهر القاش في كسلا، ولم تكن دول أعالي الأنهار تعبأ بمياه النهر الذي ينبع من أراضيها لعدة أسباب:

– وجود بدائل مائية لغزارة أمطارها.

– وقوع منابع الأنهار بحكم الطبيعة في مناطق عالية وهذه المناطق الجبلية تحول دون جدوى الزراعة المروية، ولكن أدت موجات الجفاف وزيادة السكان إلى التفكير في نقل المياه واستغلالها للإنتاج الكهرومائي، ولكن مياه النهر الدولي المشترك صارت حقا مكتسبا لدول أسفل النهر، وهكذا نشأ تناقض بين دول أعلى النهر وأسفله[1].

ويستجمِع النيل مياهه من عدة موارد، إما أن تكون أنهارا تصب مياهها في مجراه، أو أمطارا تهطل مباشرة عليه أو على روافده، وبناء على ذلك يمكن تقسيم الموارد إلى قسمين هما:

موارد مستدامة :وهي التي تحمل المياه من هضبة البحيرات وبحر الجبل وروافده إلى النيل الرئيسي بانتظام طوال العام، ويعزى ذلك لهطول الأمطار الغزيرة في وجود البحيرات التي تعتبر بمثابة خزانات مياه بالمنطقة؛ ونظرا لفقدان جزء من مياه هذه الروافد نتيجة لتسربها للمستنقعات أو التبخر، فإن نسبة ما يرد إلى نهر النيل الرئيسي من المياه يقدر في فصل الصيف بنسبة تصل إلى (80 %) من كمية المياه المقدرة عن د مدينة أسوان بنحو(84) مليار متر مكعب وفي فصل الشتاء بنسبة تصل إلى (14%)من هذه الكمية.

[1] الصادق المهدي ,مياه النيل الوعد والوعيد، دار المستقبل الحر، القاهرة,2011 ,ص:18-19.

موارد موسمية :وهي الروافد التي تحمل المياه من هضبة الحبشة إلى النيل، حيث تهطل الأمطار بغزارة في فصل الصيف، وتقِل أو تنعدم في فصل الشتاء مما يجعل كمية المياه الواردة إلى النيل عبر الروافد تتغير تبعاً لكمية الأمطار التي تتساقط على الهضبة، ويلاحظ أن بعض هذه الروافد يجف ماؤها في بعض الشهور مثل(نهر عطبرة)[1].

المطلب الثاني :الأهمية الاستراتيجية لدول حوض النيل:

تعد منطقة حو ض النيل موقعا ذا أهمية جيوسياسية بالغة؛ لقربها من خطوط التجارة الدولية عبر البحر المتوسط، والبحر الأحمر، والمحيط الهندي، والخليج العربي.

جيوسياسية دول حوض النيل:

- ✓ **السودان** :تقع جمهورية السودان في الجزء الشمالي الشرقي من القارة الأفريقية، وتسمى سلة غذاء العالم، وبلد المليون ميل مربع فهي جسر التواصل بين الوطن العربي وأفريقيا .عدد سكانها 35مليون نسمة، ومساحتها (2.5) مليون كيلومتر مربع، أي ما يعادل مليون ميل مربع، طولها بين أقصى نقطة في شمالها وأقصى نقطة في جنوبه (2000) كلم، وعرضها بين أقصى نقطة في غربها وأقصى نقطة في شرقها (1700)كلم . تحدها من الشمال مصر، ومن الشرق إريتريا و إثيوبيا، ومن الجنوب كينياو أوغندا وجمهورية الكونغو، ومن الغر ب أفريقيا الوسطى و تشاد وليبيا[2].

[1] نديم خالد يس عبد الخالق، إدارة المياه في حوض النيل(منظور استراتيجي)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان,2015 ,ص 21.
[2] حمد مرجع سابق ,ص55.

يتألف الحكم في السودان حسب اتفاقية السلام عام (2011)من 3 مستويات، وهي مركزي رئاسي يتمثل في رئيس الدولة ومجلس الوزراء، وحكم إقليمي ويتمثل في حاكم كل ولاية في الدولة، ومحلي ويتمثل في المراكز المحلية بالولايات .ونص دستور السودان (2005)على أنها دولة لا مركزية، تتعدد فيها الثقافات واللغات وتتعايش فيها العناصر والأعراق والأديان .

وعلى الرغم من تنوع الموارد المائية في السودان، واحتلال الصحراء مساحات صغيرة منه، إلا أنه يعاني مما يعرف بالفجوات الغذائية، حيث تتسم مياه الأمطار بالمتغيرات الزمنية والمكانية ، إلى جانب قصر الموسم، وقلة الأمطار في مواقع الزراعة المطرية، ومواقع تمركز الثروة الحيوانية وذلك في أغلب أيام السنة، إلى جانب ضيق أوعية حصاد المياه، وهذا السبب يجعل استغلال المياه المتدفقة فيه لا يرقى للصورة المطلوبة[1].

ويشكل النيل وروافده أكبر وأهم مصدر للمياه في السودان، وتبلغ كميات مياه النيل وروافده في السودان كالآتي:

1-النيل الأزرق وإيراده عند الخرطوم يقدر ب (54)مليار متر مكعب.
2-النيل الأبيض وإيراده عند الخرطوم يقدر ب (27) مليار متر مكعب.
3-نهر عطبرة وايراده عند عطبرة يبلغ (12) مليار متر مكعب.

ويعد القطن أهم محصول زراعي ، ويعتبر الصادر الأول، الذي يوفر للبلاد العملات الصعبة، ويوفر الخامات للصناعات المحلية، وتحتوي بذوره على حوالي (20%) من الزيت النباتي.

[1] نديم ,مرجع سابق وص24.

كما يعد السمسم من المحصولات الزراعية المهمة في البلاد، ويستخدم في إنتاج أجود أنواع الزيوت، ويعتبر السودان من أكبر الدول المصدرة للسمسم في العالم، أما المحاصيل البستانية التي تكثر في السودان فهي الخضر والفاكهة، حيث تعد جزءاً مهما من صادرات السودان.

كما تُصدّر السودان الصمغ العربي، وهو محصول عالمي مهم ينتج السودان (85%) منه ، ويحتل المرتبة الثانية في صادرات البلاد من المحاصيل الزراعية بعد القطن، ويستخدم كمادة مهمة في صناعة الأدوية والعطور والحلويات والمشروبات الغازية والمعلبات وغيرها من الصناعات على المستوى العالمي[1].

وللسودان أهمية استراتيجية لإطلالها على المحيط الهندي والبحر الأحمر، كما تقع السودان ضمن منطقة القرن الإفريقي التي تشهد تسابقا عالميا للسيطرة عليها، لأهميتها الخاصة والعالمية بالتجارة العالمية، إذ تصدر الذهب بنسبة (34 %)والثروة الحيوانية (25 %)والمنتجات الزراعية ، (24%) ليأتى البترول الخام والمشتقات بالمركز الرابع بنسبة (11%)والمواد المصنعة بنسبة**(4%)**.

- ✓ **مصر** : مصر دولة عربية، أفريقية تقع في الركن الشمالي الشرقي من قارة أفريقيا، على ساحل البحر المتوسط بين ليبيا وقطاع غزة في فلسطين، فيحدها البحر الأبيض المتوسط من الشمال، أو البحر الأحمر من الشرق، والسودان من الجنوب وليبيا من الغرب، ويجري في مصر نهر النيل الذي يتجه شمالا مخترقاً الصحراء ليصب في البحر المتوسط .

[1] حمد ,مرجع سابق ,ص55.

ونظام الحكم في مصر نظام جمهوري شبه رئاسي، حيث إن الرئيس المصري فعلياً هو رئيس الدولة ويساعده رئيس الحكومة، مع وجو د نظام أحزاب معارضة[1] .

و اعتمدت مصر سياسة التوسع الزراعي والاستيطاني بغر ض زيادة الرقعة المغمورة، وبعد تنفيذ المشاريع المخطط لها ، وبناء على التقديرات المصرية، فإن مصر تحتاج كمية مياه تبلغ(79)مليار متر مكعب في العام لتغطية الحاجة للزراعة والصناعة والأغراض المنزلية والخدمات الحضرية .كما أنها تحتاج إلى كمية إضافية من المياه تبلغ (235) مليار متر مكعب من المياه سنويًّا فوق حصتها الحالية، التي تبلغ (5.55) مليار متر مكعب في العام[2].

ويمكن بالمجمل تفصيل الإجمالي العام بأهمية مياه النيل بالنسبة لمصر، على النحو التالي:

1- .إن نهر النيل هو المصدر الأول إن لم يكن الأوحد لمياه الوادي في مصر قديماً وحديثاً ولا يوجد مصدر آخر للمياه يمكن مقارنته به.

2-تأتي أهمية النيل بالنسبة لمصر باستخداماته في أغراض أخرى غير الري والزراعة ومنها الملاحة الداخلية التجارية والسياحة وتوليد الطاقة الكهربائية على السدود إلى جانب استخدامه على نطاق واسع في العمليات الصناعية.

[1] العجارمة عبد الإله كامل ، الإسلاميون وفلسفة الحكم بين النظرية والتطبيق في دول الربيع العربي :مصر وتونس حالة 2014 – 2010 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن,2015, ص 173.

[2] نديم ,مرجع سابق,ص 28.

وبالنظر إلى ضخامة إسهام النيل كمصدر للمياه في مصر، فإنه سيظل الركيزة الأساسية لأي خطة مستقبلية للمياه في مصر، سواء في مجال التنمية الزراعية أو الصناعية أو الاقتصادية بوجه عام، خاصة إذا ما استمر الحال على ما هو عليه الآن، رجوعاً إلى سياسات عدم الترشيد أو الزيادة السكانية المضطردة، أما بقية دول حو ض النيل فليس لها سوى مصالح محدودة أو هامشية فيما يتعلق بمياه النيل(الري ، الزراعة)ولا يستثنى من ذلك سوى السودان [1].

ويعمل بالزراعة (40%) من سكان مصر، ومن أهم المنتجات الزراعية القطن والأرز والذرة الشامي والبقوليات والقمح، في حين الثروة الحيوانية محدودة ومتمثلة في الأغنام والماعز ولكنها لا تضاهى بالثروة السمكية الكبيرة .أما بالنسبة لمجال الصناعة فقطاع الصناعة متقدم ويمثل(22%) من الناتج القومي، وأهم الصناعات تكرير البترول، والحديد والصلب، وكذلك الكيماويات والأدوية والملابس الجاهزة والمصنوعات الجلدية والمواد الغذائية والصابون، أما بالنسبة لصادرات مصر فهي القطن والغزل والمنسوجات والفواكه والخضر والأرز[2] .

تتمتع مصر بأهمية استراتيجية تتمثل في عدة محاور :كالقوى البشرية والثروات الاقتصادية التي تزخر بها، والحضارة العرقية التي تعود لمئات السنين، والموقع الجغرافي، مما يوفر فيها مقومات الجذب السياحي.

[1] المشاط عبد المنعم ,الصراع الدولي حول المياه بيئة حوض النيل، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية,2007, ص 98.
2 حمد, نفس مرجع السابق, ص59.

✓ **أوغندا** : تقع أوغندا وسط القارة الأفريقية بين خطي عرض (40 – 20) جنوب وخطي طول (29 –32)شرقاً، وتحيط بالقسم الشمالي لبحيرة فكتوريا، وتحدها كينيا من الشرق وتنزانيا من الجنوب والسودان من الشمال وزائير من الغرب ورواندا من الجنوب الغربي[1] .

وتعد أوغندا جمهورية منذ سقوط النظام الملكي فيها، ويكون رئيس أوغندا على حد سواء رئيس الدولة ورئيس الحكومة، وهناك نظام تعدد الأحزاب مكفول به دستوريًّا منذ 2005 حيث تمارس السلطة التنفيذية من قبل الحكومة، وتستند السلطة التشريعية في البلاد على كل من الحكومة والبرلمان، ويعتمد النظام البرلماني على الاقتراع الديمقراطي العام لجميع المواطنين بدءًا من عمر (18) عاما[2].

ويمتاز مناخ أوغندا بأنه مداري ممطر بشكل عام، وخاصة حول بحيرة فكتوريا حيث تهطل الأمطار طوال العام، وشبه جاف في الشمال الشرقي، وبالنسبة لموقع أوغندا تتنوع درجة الحرارة خلال العام[3].

وتعتبر الزراعة أهم نشاط للسكان في أوغندا، ويعتبر البن أهم محصول زراعي، حيث تنتج منه (193)ألف طن، وتحتل المركز الخامس في العالم (5 %)من الإنتاج العالمي بعد كولومبيا والبرازيل وساحل العاج والمكسيك، كما تنتج أوغندا البطاطا الحلوة والذرة والقطن والموز الكبير الحجم والشوفان والشعير وقصب السكر والتبغ والكاكاو ونخيل الزيت والشاي وجوز الهند، ويتم تصدير جزء من هذه المحاصيل إلى الخارج.

[1] نديم ,مرجع سابق ,ص 30.
2 خفاجة رانيا حسين ,مستقبل الديمقراطية في أوغندا :تداعيات ثلاثين عاماً في الحكم، مجلة الديمقراطية ،2016 ,ص 191.
[3]أحمد محمد سمير، معارك المياه في الشرق الاوسط، دار المستقبل الحر، القاهرة,1991, ص63.

ورغم انتشار ذبابة" التسي تسي "التي تحد من تربية الحيوان في بعض مناطق أوغندا إلا أنها تنتشر في إقليم السافانا والأدغال، وأشهر الحيوانات هي الأبقار التي تعتبر السافانا موطنها الطبيعي إضافة إلى الأغنام. أما بالنسبة للصناعة فلا تزال في أول مراحلها، وهي من نوع الصناعات الخفيفة والأولية.

وتحتوي أوغندا على شبكة هائلة من المواصلات، التي أمّنت اتصالها بالعالم الخارجي، تتصل أوغندا بالمحيط الهندي بخط حديدي عن طريق كينيا، وتعتبر بحيرة فيكتوريا طريقاً جيداً للمواصلات بين أوغندا وكينيا وتنزانيا[1].

أما الأهمية الاستراتيجية لدولة أوغندا فتكمن في أنها من دول المنابع الرئيسية التي تعتمد على الثروة المعدنية كدخل لها ومن تلك المعادن الذهب، والنحاس، بالإضافة إلى اهتمامها بالثروة الزراعية.

- ✓ **كينيا** : تقع جمهورية كينيا في الساحل الشرقي لأفريقيا بين خطي عرض (4) شمالاً و 4 جنوباً، وخطي طول (34،41) شرقاً، ويحدها من الشمال السودان وإثيوبيا، ومن الشرق الصومال والمحيط الهندي، ومن الجنوب تنزانيا، ومن الغرب بحيرة فكتوريا وأوغندا .

ونظام الحكم في كينيا جمهوري، ويشغل رئيس الجمهورية منصبَيْ رئيس الدولة ورئيس الحكومة، ويتم انتخابه بالاقتراع الشعبي لفترة رئاسية مدتها خمس سنوات[2].

[1] حمد ,نفس مرجع السابق ص69.
[2] تركي أحمد السيد ، الانتخابات الكينية :انقلاب في الخريطة السياسية، المجلة الديمقراطية ،2003,ص162.

ويقسم خط الاستواء كينيا إلى جزأين متساويين تقريباً، إقليم شمال خط الاستواء وآخر جنوبه ويسود الطقس الحار وتساقط الأمطار القليلة نسبياً ، ويمكن تقسيم إقليم جنوب خط الاستواء إلى ثلاث ة مناطق مناخية هي :منطقة الساحل وهي رطبة ومتوسطة الحرارة السنوية فيها (24) درجة ، والمنطقة المرتفعة وهي باردة نسبيا، ثم إقليم بحيرة فكتوريا ومناخها استوائي، وتتميز كينيا بموسمين[1].

وتعددت المحاصيل الزراعية في كينيا لا لتباين الظروف الطبيعية فحسب، بل لتنوع طرق ونظم الإنتاج ، حيث يعد البن والشاي من أهم الصادرات، إضافة إلى منتجا ت المزارع الكبيرة التي تنتج الحبوب كالقمح والشعير والذرة، وتحتكر كينيا زراعة وإنتاج نبات يستخدم في مقاومة الحشرا ت يسمى برثروم **(Byrethrum)** ، ويزرع البن في شرق الأخدود في مزارع الأوربيون، كما يزرع الشاي في المناطق المرتفعة التي تزيد عن (2000) متر ويقدر الإنتاج (62) ألف طن أما الثروة المعدنية المستثمرة فقليلة و لا تتعدى كربونات الصوديوم وقليلا من الذهب، ويستخرج كربونات الصوديوم من بحيرة مجادي الذي يناهز إنتاجه المائة ألف طن سنويا [2].وتكمن ا لأهمية الاستراتيجية لكينيا أنها من دول القرن الإفريقي، حيث تعاظمت الأهمية الاستراتيجية لدول القرن الافريقي، لأنها تتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر.

[1] الجيد أبو بكر عثمان الأمين عوض ، الرؤية الإستراتيجية لعلاقات السودان بدول حوض النيل وأثرها على الأمن القومي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان,2010, ص54

[2] حمد نفس المرجع ص 65.

- ✓ **إثيوبيا** :وتعرف باسم(زباسيينا)سابقاً، والمعروفة حاليا بإثيوبيا الفدرالية الديمقراطية، واحتلت مكانة بارزة في تاريخ الإنسان الأول في أفريقيا خاصة في مجال الزراعة، ولا تزال آثار ذلك واضحة في العديد من المناطق الأثرية في إثيوبيا، ونظام الحكم في إثيوبيا جمهوري فيدرالي برلماني[1].

وتعتبر إثيوبيا بلداً شاسعاً ومتعدد الديانات والأعراق والثقافات، وقد خلق هذا التعدد الكثير من المشاكل، من ذلك الاختلاف، وتعدد الثقافات داخل الأقاليم، ورغم معاناة هذا البلد ومشاكله، إلا أنه ما زال محط أنظار أقطار الدول الأفريقية، وتعد من أقدم الدول المستقلة في قارة أفريقيا.

تقع إثيوبيا في شرق أفريقيا على خطي طول (48)إلى (33) درجة شرقاً، وخطي عرض (35.3، 14)درجة شمالاً، لها حدود مع إريتريا والصومال وكينيا والسودان، وهي تقع في شرق القارة الأفريقية بالقرب من باب المندب، وتوجد في باطن الأرض الإثيوبية العديد من المعادن مثل:

البوتاسيوم –النحاس –الزنك –الذهب –الفضة –البلاتين –الحديد .

ويعد مناخ إثيوبيا مدارياً موسمياً، تعتريه بعض التغيرات حسب الطبيعية الجغرافية للبلاد ،كما أن هناك اختلافًا في المناخ حسب الأقاليم، وهو متباين، مما يؤثر على السكان والصحة العامة والشؤون العسكرية.

[1] الفقي سنية , إثيوبيا :رئيس جديد ونظام قديم،2014, ص 167.
[2]الجيد مرجع سابق ص 57.

وتكمن ا لأهمية الاستراتيجية لإثيوبيا أنها من دول القرن الإفريقي التي تطل على المحيط الهندي وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، حيث مضيق باب المندب.

- ✓ **جمهورية الكونغو** : تقع جمهورية الكونغو الديمقراطية وسط قارة أفريقيا بين خطي عرض (5) شمالا و (13)جنوب وخطي طول (30 – 16) شرقًا، ويجاور الكونغو السودان في الشمال، وأفريقيا الوسطى غرباً، وفي الجنوب الغربي أنجولا، وفي الجنوب بوروندي وفي الشرق أوغندا . ونظام الحكم في الكونغو رئاسي، حيث يُمنح لرئيس الجمهورية سيطرة شبه كاملة على الحكومة، وينتخب رئيس الجمهورية لفترة خمسة أعوام.[1]

وتتنوع موارد الثروة في الكونغو نتيجة تنوع البيئات واختلاف التركيب الجيولوجي، وتحتوي أراضي الكونغو على عدة معادن تتركّز في ثلاث مناطق رئيسية، هي منطقة شابا–كاساي– كيلو موتو .وإنتاج النحاس يرشحها لاحتلال المرتبة الخامسة في العالم بين الدول المنتجة، حيث يقدر الإنتاج بحوالي) (444ألف طن، وتحتل الكونغو المرتبة الأولي في العالم في إنتاج الكوبالت . وتنتج الكونغو حوالي نصف إنتاج العالم من زيت النخيل، ويزرع القطن وينتج بحوالي (14)ألف طن، كما يعد المطاط الطبيعي من أهم مصادر الثروة في الكونغو، ويزرع أيضا الموز والكاكاو وقصب السكر والبن العربي والتبغ والشاي[2] . وتكمن الأهمية الاستراتيجية للكونغو في وقوعها في وسط القارة الإفريقية، كما أنها تطل على المحيط الأطلسي.

[1] جود ة محمد غريب ,موسوعة بلاد الشام، الانجلو المصرية للطباعة والنشر، القاهرة,2002,ص121.
[2] حمد ,مرجع سابق ,ص:69.

- ✓ **رواندا** : تقع رواندا في وسط أفريقيا بين خطي عر ض (31.5) جنوباً، وبين خطي طول (31.28)شرقا .يجاور رواندا من الشمال أوغندا، ومن الغرب الكونغو الديمقراطية، ومن الجنوب برواندي، ومن الشرق تنزانيا[1]. ونظام الحكم في رواندا جمهوري رئاسي، يقوم على تعدد الأحزاب[2] .ويعمل (90%) من سكانها بالزراعة، ومن أهم المنتجات البن والشاي، إضافة إلى عملهم بالصناعة والتي من أهمها :المشروبات والمواد الغذائية والمبيدات الحشرية والأسمنت والصابون والأحذية ومنتجات البلاستيك والمنسوجات، ومن أهم صادراته البن والشاي والقصدير والمبيدات الحشرية[3].وتكمن الأهمية الاستراتيجية لرواندا أنها تعد بوابة بحرية لمنطقة البحيرات الكبرى، ومصدرًا لقوتها الاقتصادية، ومرجعاً للغتها السواحيلية.
- ✓ **تنزانيا** :تقع تنزانيا في شرق القارة الأفريقية بين خطي عرض (1–12 جنوباً)، وخطي طول (40.5) شرقاً .ولديها ساحل بطول (1424) كم يطل على المحيط الهندي[4]. ونظام الحكم في تنزانيا جمهوري[5] .وتعد الزراعة دعامة الاقتصاد التنزاني، وتمثل (85%)من قيمة الصادرات، ويعمل بها أكثر من (80%)من السكان ، ومن المحصولات :الأرز، والذرة والنباتات الدرنية ، وتشغل الغلات الزراعية الغذائية (60 %)من الأراضي الزراعية، ومن المحصولات أيضا القطن، والبن، والقرنفل ، والسيسل، والكاسافا، وقصب السكر، ونخيل الزيت.

[1] معين محمد عبد المنعم ، التعاون الإستراتيجية بين مصر ودول حوض النيل وتأثيرها على الأمن القومي المصري ، الانجلو المصرية للطباعة والنشر، القاهرة.,1994ص62.

[2] شبانة أيمن ، رواندا انتخابات رئاسية مثيرة للجدل، مجلة الديمقراطية،193 – 189 ,ص2017.

[3] حمد ,مرجع سابق ,ص73.

[4] بترجي، عبد الجليل عادل ، المياه في المستقبل، دار العلم للطباعة والنشر، جدة,1992, ص109.

[5] المنتدى الإسلامي ، جمهورية تنزانيا المتحدة،2015,ص03.

وتشكل الثروة الحيوانية دعامة اقتصادية في البلاد، فعدد الأبقار حوالي 11 مليوناً، ومن الأغنام والماعز 10 ملايين، وإنتاجها من المعادن يشمل القصدير والنحاس والفوسفات، وتوجد صناعات المواد الغذائية، والمنسوجات، وصناعة الجلود، وبعض الصناعات الأخرى.وتكمن الأهمية الاستراتيجية لتنزانيا أنها تعد بوابة بحرية لمنطقة البحيرات الكبرى، ومصدرا لقوتها الاقتصادية، ومرجعاً للغتها السواحيلية.

- ✓ **جنوب السودان** :جنوب السودان دولة انفصلت عن السودان منذ 9جويلية عام 2011 مساحتها (584)ألف كيلو متر مربع وعاصمته جوبا، وتقع على خطي العرض (7) و (13)درجة شمال خط الاستواء وخطي الطول (14) و (34) درجة شرق خط غرينتش، حيث أصبحت دولة جنوب السودان عضوا في الأمم المتحدة يوم 14 جويلية وتتميز دولة جنوب السودان بغزارة الأمطار، حيث يستغرق موسم الخريف تسعة أشهر في كل عام، وهي مغطاة بالغابات الخضراء التي تستحوذ على (80%) من مساحة غابات السودان السابق، وتتمتع بموارد طبيعية كبيرة، وثروة حيوانية لا بأس بها، وهذه الدولة الجديدة لا تستثمر أكثر من 5 فقط من ملايين الأفدنة الصالحة للزراعة، وأرضها تصلح لإنبات شتى أنواع المحاصيل :

الأرز، قصب –السكر، الذرة، الفاكهة ... إلخ، وفي باطن الأرض مختلف أنواع المعادن، كالنفط الحديد، اليورانيوم[1]،...

[1] حقار نضال، الصراع في جنوب السودان :وأثره على دول الجوار 2015 - 2013 ، مجلة الراصد ,2016,ص:23.

ويشكل الجنوب السوداني العمق الاستراتيجي للسودان بشقيه الأمني والاقتصادي، فالجنوب غني بالموارد الطبيعية، ويأتي على رأسها النفط، حيث يمثل (75%) من الإنتاج الكلي للسودان ، وبذلك فقد الشمال هذه النسبة التي أدت بدورها إلى حدوث خلل في الأوضاع الاقتصادية، وتكمن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة جنوب السودان في امتلاكه نسبة كبيرة من الآبار النفطية ومصادر المياه.

ويمكن تصنيف دولة جنوب السودان كدولة نيلية ذات اهتمامات عالية ودور كبير في نهر النيل، أسوة بمصر والسودان وإثيوبيا، ويتوقع أن يلعب جنوب السودان دوراً كبيرًا في مجريات الأمور في نهر النيل بما في ذلك مسألة اتفاقية الإطار التعاوني لحوض النيل، التي ما زالت مثار جدل بين مصر والسودان من جانب، ودول حوض النيل الأخرى من جانب آخر.

ويتوقع المراقبون في هذا المجال أن تقوم جمهورية جنوب السودان بالانضمام للاتفاقية ، وذلك بسبب العلاقات العرقية والجغرافية والتاريخية والثقافية والاقتصادية الوطيدة التي تربطها بدول البحيرات الاستوائية، والوقوف مع هذه الدول في نزاعاتها النيلية مع مصر والسودان[1].

[1] الفاضل محمد، تأثير انفصال جنوب السودان على الأمن المائي السوداني، مجلة الراصد، 2016,ص49.

أهمية دول حوض النيل: تعد دول حو ض النيل من الدول ذات الأهمية الكبيرة ؛ لموقعها الجغرافي الذي ساعد على توفير ثروة زراعية، مما أدى إلى انتشار المزروعات والمحاصيل المتنوعة، وتنوعت الأهمية إلى أهمية اقتصادية، وأخرى سياسة، وهي على النحو التالي:

الفرع الأول :الأهمية الاقتصادية لدول حوض النيل

سعت دول حوض النيل إلى تطوير العلاقات حيث أخذت أشكالا عدة، ما بين تعاون في المصالح المشتركة والتبادل التجاري وروابط دبلوماسية وسياسية وأمنية وسعي نحو تحقيق الحرية والاستقلال مما ساعد في انحسار الاستعمار عنها بحصولها على استقلالها السياسي .وقد سعت في الآونة الأخيرة لتقوية علاقاتها الاقتصادية والتجارية والتنموية المبنية على مبدأ مبادلة المصالح وتقاسم ثمار التعاون مع بعضها وهذا التعاون يشجع على الاستقرار السياسي في دول حوض النيل عبر التوسط لحل الخلافات الداخلية في تلك الدول لأن الاستقرار السياسي من أهم العوامل لجلب الاستثمارات الدولية وتقديم القروض و المساعدات[1].

[1] عثمان عبد الهادي عبد الله ، الوجود الإسرائيلي في أفريقيا وأثره على دول أدنى حوض النيل- السودان و مصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان,2016 ,ص142.

كما يتضح أن حوض النيل غني كمية ونوعية بموارده المائية، إلا أنه فقير جدا بموارده الاقتصادية، وفقيرا كذلك في قدراته التنظيمية اللازمة لإدارة تلك الموارد المائية، ويترتب على ذلك أن المحصلة النهائية هي توفر المياه مع عدم استطاعة نسبة كبيرة من شعوب تلك الدول على استخدام المياه في الشرب أو الصرف الصحي، ومن ثم فإن النتيجة النهائية لهذه العملية على وجه العموم هي محدودية الموارد المائية[1].

الفرع الثاني :الأهمية السياسية لدول حوض النيل

يعتبر حوض النيل ارتباطا جغرافياً هاما على مستوى قارة أفريقيا، هذه الأهمية تأتي من أن دوله مجتمعة، تشكل كتلة جغرافية وبشرية لها وزنها الإقليمي والدولي، قياسا بما تملكه من قدرات وموارد طبيعية، وتشير الإحصاءات إلى أن عدد سكان دول الحوض يقدر بنحو(300) مليون نسمة، بما يعادل نسبة(46%) من الكتلة السكانية لكل القارة الأفريقية، كما أ ن مساحتها الكلية تبلغ في جملتها (9) مليون كيلو متر مربع، بما يعادل نسبة (30%) من المساحة الكلية لقارة إفريقيا, أفريقيا، أما من الناحية الجيوستراتيجية ، فتطل دول حو ض النيل على كل من البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيطين الهندي والأطلنطي، فضلا عن أن غالب دول هذا الإقليم تربطها علاقات وثيقة مع عدد من المنظمات والتجمعات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، الجامعة العربية، وتجمّع دول البحر المتوسط الأوروبي ، وبنوك التنمية الإقليمية و المؤسسات المالية الدولية ، ومنظمات الأمم المتحدة[2].

[1]

[2]الأيوبي ,مرجع سابق,ص68/67.

الأساس القانوني الذي تقوم عليه الدول في وثيقة سد النهضة:

1-مبدأ التعاون

التعاون على أساس التفاهم المشترك، المنفعة المشتركة، حسن النوايا، المكاسب للجميع، ومبادل القانون الدولي .التعاون في تفهم الاحتياجات المائية الدول المنبع والمصب بمختلف مناحيها.

2-مبدأ التنمية، التكامل الإقليمي والاستدامة

الغرض من سد النهضة هو توليد الطاقة، المساهمة في التنمية الاقتصادية، الترويج للتعاون عبر الحدود والتكامل الإقليمي من خلال توليد طاقة نظيفة ومستدامة يعتمد عليها.

3-مبدأ عدم التسبب في ضرر ذي شأن

سوف تتخذ الدول الثلاث كل الإجراءات المناسبة لتجنب التسبب في ضرر ذي شأن خلال استخدامها للنيل الأزرق / النهر الرئيسي.

4-مبدأ الاستخدام المنصف والمناسب

سوف تستخدم الدول الثلاث مواردها المائية المشتركة في أقاليمها بأسلوب منصف ومناسب.

5-مبدأ التعاون في الملء الأول وإدارة السد

اتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد الملء الأول لسد النهضة التي ستشمل كل السيناريوهات المختلفة، بالتوازي مع عملية بناء السد.

-مبدأ بناء الثقة

سيتم إعطاء دول المصب الأولوية في شراء الطاقة المولدة من سد النهضة.

7- مبدأ تبادل المعلومات والبيانات

سوف توفر كل من مصر وإثيوبيا والسودان البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسات المشتركة للجنة الخبراء الوطنيين، وذلك بروح حسن النية وفي التوقيت الملائم.

8-مبدأ أمان السد

تقدر الدول الثلاث الجهود التي بذلتها إثيوبيا حتى الآن لتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية المتعلقة بأمان السد.

9-مبدأ السيادة ووحدة إقليم الدولة

سوف تتعاون الدول الثلاث على أساس السيادة المتساوية، وحدة إقليم الدولة، المنفعة المشتركة وحسن النوايا، بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل والحماية المناسبة للنهر.

10-مبدأ التسوية السلمية للمنازعات

تقوم الدول الثلاث بتسوية منازعاتهم الناشئة عن تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق بالتوافق من خلال المشاورات أو التفاوض وفقا لمبدأ حسن النوايا .إذا لم تنجح الأطراف في حل الخلاف من خلال المشاورات أو المفاوضات ، فيمكن لهذه الأطراف مجتمعة طلب التوفيق، الوساطة أو إحالة الأمر إلى عناية رؤساء الدول / رئيس الحكومة[1].

[1] مركز دراسات الوحدة العربية ، النص الكامل لاتفاقية تبادل وثيقة سد النهضة، مجلة المستقبل العربي ,2015,ص 193-196.

المبحث الثاني: الإطار القانوني لتنظيم مياه حوض النيل

تعود البرتوكولات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية لمياه النيل إلى عام1891 حيث اهتمت بريطانيا المتنفذة في منطقة حوض النيل في ذلك الوقت ، بإبرام الاتفاقيات و المعاهدات .

المطلب الأول: طبيعة المشكلات المائية بين دول حوض النيل

أدت التركيبة القبلية العرقية لشعوب دول حوض النيل، والاختلافات الثقافية والاجتماعية والعرقية، والتفاوت في الوضع الاقتصادي من بلد إلى بلد، والخلافات حول الحدود الموروثة، وأسباباً أخرى عديدة، إلى نشوب الحروب والنزاعات المحلية والإقليمية في حوض النيل، وازداد خطرها على شعوب المنطقة بعد تفشي الأمراض والفقر والكوارث، و ازداد خطرها أكثر بسبب التدخلات الأجنبية المختلفة والاستعمارية وتشابك المصالح.

الأمر الذي أدى نشوب نزاعات وحروب جعل المنطقة تعيش في توتر أدى إلى تعثر مشاريع التنمية، فوجود نزاعات داخلية في إقليم دولة، ونزاعات بين دولة ودولة أخرى، ترتب عليه إشاعة حالة من عدم الاستقرار، أو انعدام الثقة بين العديد من دول حوض النيل، واستخدام مياه النيل في هذه الصراعات، وفي إدارة وتوجيه هذه الصراعات ، مما أدى وسيؤدي إلى تأخير الاتفاق بين دول الحوض العشر على كيفية إدارة وتوزيع مياه النيل[1].

[1] علي محمد الفكي، الصراع على الموارد المائية في حوض النيل :دراسة حالة السودان– مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان,2003, ص04.

كما أصبحت دول منابع النيل تعاني من مشكلة انفجار ديموغرافي ، الأمر الذي فرض عليها التوسع الزراعي ، وتحقيق الأمن المائي، ولا يتأتي لها ذلك إلا بإنشاء المشروعات المائية والسدود الضخمة القادرة على التحكم في هذه العملية، وتشير الإحصائيات إلى وجو د نحو (160) مليونا, من ساكني حوض النيل، يعتمدون على مياهه في حياتهم، وسوف تزداد حدة الضغط على هذه الموارد المائية مع زيادة عدد سكان حوض النيل، التي من المتوقع أن تتضاعف في غضون الأعوام الخمسة والعشرين القادمة[1].

المشكلات المائية في دول حوض النيل

يكمن جوهر الصراعات لدى دول حوض النيل في الآتي:

أولا :تكمن طبيعة هذا الصراع في محاولة بعض أطرافه استعادة أو زيادة حصتها أو نصيبها في كمية المياه التي تستخدمها لأمنها الغذائي، ممثلة في مشروعات الري والزراعة والاستهلاك الصناعي ومياه الشرب، وبطبيعة الحال ونظرا لعدم وضوح النظم الثابتة لتنظيم حقوق واستغلال مياه النيل، فإن المشكلات والمنازعات باتت هي السمة الغالبة عند فتح ملف المياه في المنطقة.

ثانيا :يمكن استخلاص أن الاهتمام بمشكلة المياه أصبحت ظاهرة، وقد تنبهت الأمم المتحدة إلى ذلك، فعقدت جلسات النقاش في مقر الأمم المتحدة في جنيف بسويسرا ، وقامت لجنة القانون الدولي في "**لاهاي** "عام1899 بمناقشة مشروع قانون جديد حول الأنهار الدولية.

[1] عبد الملك عودة ,السياسة المصرية ومياه النيل في القرن العشرين، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مصر,1990,.ص172.

الذي تضمن عدة قواعد منها التسوية المبكرة والعادلة وان تمتنع أي دولة عن أي عمل من شأنه أن يزيد من خطورة الوضع وأن تتم تسوية النزاعات على أساس احترم مبدأ المساواة في السيادة بين الدول من أجل مواجهة المشاكل المحتملة نتيجة تزايد المنافسة والصراع المتوقع حول مصادر المياه.[1]

ونظمت وزارة الخارجية المصرية في هذا الإطار، أول ندوة دولية في أفريقيا عن مشكلة المياه تحت عنوان" **:الندوة الدولية للسياسات وتكنولوجيا المياه في أفريقيا** "بال تعاون مع البنك الدولي والمجلس الأمريكي للاستراتيجية الدولية في حزيران (1991). ويزداد هذا الاهتمام محليا ودوليا بمشكلة المياه، بعد أن بدأ ت أعراض ومظاهر الخلاف تزداد بين الدول، هذا وقد كان للجفاف الذي ضر ب المنابع الإثيوبية للنهر آثاره الواضحة لفترة ثماني سنوا ت متصلة بسبب انخفاض كمية المياه التي تصل إلى أسوان منذ العام (1979)إلى العام (1987).

وكان للتدخل الأجنبي دوره في إثارة القلق والشكوك كالتدخل الأمريكي في مصر والسودان، فالتحركات الأمريكية في منطقة هضبة البحيرات الاستوائية والهضبة الإثيوبية(منابع النيل) تصب في إطار تقسيم العمل الدبلوماسي والمنافسة الفرعية بين الدول الكبرى ويأتي أيضا الدور الإسرائيلي ضمن الإستراتيجية الإسرائيلية في حوض النيل التي تشمل الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل وكسر طوق العزلة الإقليمية وقضايا أمن البحر الأحمر والهيمنة على المصادر التجارية فيه.

[1] عثمان ,مرجع سابق ,ص:168/167.

والأخطر من ذلك في السياسة الإسرائيلية هو ما يعرف بمبدأ شد الأطراف عن طريق خلق وسائل شد مثل دعم صدامات الحدود المسلحة والتسلل والفتن الداخلية العرقية والدينية وغيرها، وهو ما يظهر بوضوح في حالة دارفور في السودان، وإن إسرائيل لا تخفي عروضها للتعاون مع إثيوبيا لتنفيذ مشروعاتها المائية بل نجدها تقدم للبنك الدولي رسميا طلب تمويل مشروعا ت على أن ينفذها خبرا إسرائيليون[1].

لذا تؤدي المشاكل الواقعة في منبع النهر باستمرار إلى مشاكل مناظره لها في مصبه، مما يؤثر على الحاجات الداخلية المتزايدة لدولتي أدني النهر خاصة مصر لحاجته ا الكبيرة للمياه[2].

أوجه التعاون بين دول حوض النيل

إن انتماء دول حوض النيل لبعضها البعض والتعاون بينها تاريخي فهو علاقة بقاء ومصير ، والعلاقات التاريخية التي ترسخ ت بين دول حوض النيل علاقات قائمة على وحدة الهدف والمصير والحياة المشتركة، وهي في الوقت نفسه حقائق ثابتة، استقرت وتوطدت في الماضي وامتدت إلى الحاضر، ويتعين تثبيتها وتأكيدها في المستقبل.وفي العصر الحديث أخذ ت العلاقات بين دول حوض النيل أشكالا عدة، ما بين تعاون في المصالح المشتركة، والتبادل التجاري ، وروابط دبلوماسية وسياسية وأمنية، وسعي نحو تحقيق الحرية والاستقلال، مما ساعد في انحسار الاستعمار عنها بحصولها على استقلاله السياسي.

[1] أمين سمير، مؤسسات بريتون وورز، خمسون عاما بعد أنشائها، مجلة الفتح،.,1994,ص237.
[2] عثمان ,مرجع سابق ,ص:168/167.

وقد سعت في الفترة الزمنية الأخيرة إلى تقوية علاقاتها الاقتصادية والتجارية والتنموية المبنية على مبد أ مبادلة المصالح، وتقاسم ثمار التعاون مع بعضها البعض[1] .

ويشمل التعاون بين دول حوض النيل في إطار **(مبادرة حوض النيل)**عام1999 المشاريع ذات المنافع المشتركة، وبناء خزانات ومشاريع الربط الكهربائي، إضافة إلى تطوير الإدارة المبكرة للفيضانات والجفاف وأعمال الوقاية، مثل مشاريع مكافحة التصحر والجفاف، ومساقط توليد الطاقة الكهربائية في مواضع الخزانات المختلفة في إثيوبيا، ويوجد مشروع للربط الكهربائي بين دول حوض النيل الست الواقعة في شرق أفريقيا مع السودان، إضافة إلى مشاريع الأمن الغذائي عن طريق الزراعة المروية والمطرية، وتم إقرار كل أوجه هذا التعاون في مبادرة حو ض النيل، ويجري الآن إعداد الصيغ لدراسة هذه المشاريع لتحقيق التعاون بين كافة دول الحوض.

ولعل أهم مقررات مبادرة حو ض النيل هو اتفاق جميع الدول الأعضاء على اتخاذ القرارات جماعياً، مما يؤمن للجميع الحق في التوصل إلى حلول مرضية متفق عليها لكل الخلافات التي قد تنشا بينهم، ولهذا فإن انفراد خمس من الدول الأعضاء في المبادرة بالتوقيع على الاتفاق الجديد في عنتيبي في أوغندا يهدد بفشل ما تم التوافق عليها جماعياً في مبادرة حو ض النيل، ويعيد التعاون بين الدول الأعضاء خطوا ت عديدة إلى الوراء[2].

[1] عثمان ,مرجع سابق ,ص142.

[2] حسن منى ، أبعاد مشكلة منابع النيل للسودان ومصر، مجلة دراسات شرق أوسطية ,2010,ص103.

المطلب الثاني: الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة بين دول حوض النيل

هناك العديد من الاتفاقيات التي تهدف إلى استغلال مياه حوض النيل، وعند العودة إلى أصول هذه الاتفاقيات نجدها على النحو التالي[1].

1/- **بروتوكول إيطاليا وبريطانيا عام:(1891)** : الذي تمّ توقيعه في العهدالاستعماري بين كل من إيطاليا التي كان ت تمثل إثيوبيا، وبريطانيا التي كان ت تمثل السودان ومصر، وتم التعهد في هذا البروتوكول من إيطاليا بعدم إقامة أي مشاريع للري على نهر عطبرة لمنع تدفق مياه هذا الرافد إلى نهر النيل.

2/- **معاهدة بريطانيا والحبشة وإيطاليا عام (1902):** وقعت في أديس أبابا، حيث تنص المادة (3) منها على أن يتعهد ملك إثيوبيا لحكومة بريطانيا بألا يصدر تعليمات أو يسمح بإصدارها فيما يتعلق بعمل أي شيء في النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط، مما يسبب اعتراض انسياب المياه فيها إلى نهر النيل ما لم توافق على ذلك حكومة بريطانيا ممثلة السودان.

3/- **اتفاقية مياه النيل بين مصر وبريطانيا عام(1929):** التي وقعت بين مصر من جهة وبريطانيا بالإنابة عن الرقابة على مجرى نهر النيل من المنبع إلى المصب، ومن بنوده تتلقى الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة للقيام بالدراسة ورصد الأبحاث المائية الهيدرولوجية لنهر النيل في السودان.

[1] حسن ,مرجع سابق ,ص:100.

وإذا قررت الحكومة المصرية إقامة أ عمال في السودان على النيل وفروعه أو اتخاذ أي إجراءات لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر تتفق مقدما مع السلطات المحلية على ما يجب اتخاذه من إجراءات للمحافظة على المصالح المحلية، ويكون إنشاء هذه الأعمال وصيانتها وإدارتها من قبل الحكومة المصرية وتحت رقابتها.

4/- **اتفاق مصر وأوغندا عام(1949):** الذي يقضي بأن تقوم مصر بإنشاء سد السودان وكينيا وأوغندا وتنزانيا من جهة ثانية، ونصت الاتفاقية على منع إقامة أي مشروع على نهر النيل أو روافده أو البحيرات التي تغذيه إلا بموافقة مصر، وبصفة خاصة المنشات ذات الصلة بالري أو توليد الكهرباء إذا كانت تؤثر في كمية المياه التي تحصل عليها مصر، كما نصت الاتفاقية على أن لمصر الحق في التخزين في بحيرة أوين على نفقتها الخاصة عند مخرج النيل من بحيرة فيكتوريا لرفع منسوب البحيرة وتوليد الطاقة الكهربائية لصالح أوغندا، حيث كان الاتفاق يعبر عن اعتراف أوغندا بحق مصر في مياه النيل.

5/- **اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان لعام(1959):** التي تم بموجبها تحديد نصيب كل من السودان ومصر من حصة مياه النيل اعتماد اً على المتوسط السنوي لتصريف النهر عند أسوان حيث وقعت في القاهرة، وتم الاتفاق بين الدولتين على العمل على زيادة عائدا ت النهر من المياه عن طريق إقامة مشاريع مشتركة لضبط مياه النيل بواسطة إنشاء لجنة مشتركة سميت باللجنة الفنية الدائمة) (JTC,كما تمّ الاتفاق بين الدولتين على اتخاذ تدابير موحدة في مواجهة أي مطالب من دول حو ض النيل اتجاه منبع النهر، ونتيجة لهذه الاتفاقية، وافقت الدولتين على إقامة مشروع قناة جونقلي (1) و (2) .

وإنشاء قناة تصريف عند مستنقعات بحر الغزال، وإنشاء قناة شمال غرب النيل الأبيض، إضافة إلى بناء سد (قمبيلا) لتخزين مياه السوباط عند فيضانه[1].

6/- **اتفاقية عنتيبي(2010)**: و التي وقعت عليها خمس دول هي إثيوبيا، أوغندا، رواندا، تنزانيا ، كينيا من دول حوض النيل، ولاقت رفضا من دول المصب(مصر والسودان)لأنه ينهي الحصص التاريخية للدولتين (55.5) مليار م 3 لمصر، و 18.5 مليار م 3 للسودان، حيث نص الاتفاق الذي و قع في مدينة عنتيبي الأوغندية، على أن تعتمد مرتكزات التعاون بين دول مبادرة حوض النيل على الاستخدام المنصف والمعقول للدول، بأن تنتفع دول حوض النيل انتفاعاً منصفاً ومعقولا من موارد مياه المنظومة المائية لنهر النيل، وعلى وجه الخصوص الموارد المائية التي يمكن تطويرها بواسطة دول مبادرة حوض النيل وفق رؤية الانتفاع المعقول.

7/- **مبادرة حوض النيل الدولية(1999)**: وهي اتفاقية دولية و قعت بين دول حوض النيل مصر السودان، أوغندا، إثيوبيا، الكونغو الديمقراطية ، بوروندي، تنزانيا ، رواندا، كنيا، اريتري في شباط) (1999بهدف دعم أواصر التعاون الإقليمي والسياسي والاجتماعي بين هذه الدول وتم توقيعها في تنزانيا ، وتهدف إلى الوصول إلى تنمية مستدامة في المجال السياسي والاجتماعي من خلال الاستغلال المتساوي للإمكانيات المشتركة التي يوفرها حوض النيل، وتنمية المصادر المائية لنهر النيل بصورة مستدامة لضمان الأمن والسلام لجميع شعوب دول حوض النيل[2].

[1] حسن ,مرجع سابق ,ص100.
[2] سليمان النذير, سد النهضة الإ ثيوبي وأثره على الأمن القومي السوداني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان ,2017,ص44-46.

وقد طالبت دول المنابع مثل أثيوبيا بحقوقها في الاستفادة بمياه النيل بغض النظر عن الاتفاقيات القائمة منذ العهد الاستعماري والتي أعلنت أثيوبيا أنها لن تعترف بها وعليه بدأت أثيوبيا في إقامة سلسلة من المشروعات المائية على نهر النيل دون الالتزام بالحقوق التاريخية ومبدأ عدم الإضرار والأخطار المسبق لدولتي المجري والمصب.[1]

[1] زكريا رأفت,أزمة سد النهضة في ضوء الاتفاقيات ومبادل القانون الدولي، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2019 ,ص73.

الفصل الثاني: الأهمية الإستراتيجية لسد النهضة لدول حوض النيل

الفصل الثاني: الأهمية الإستراتيجية لسد النهضة لدول حوض النيل

واصلت إثيوبيا برنامجها لبناء السدود، وأصبح سد النهضة حقيقة واقعة بعد أن تم تحويل مجرى النيل الأزرق فـ28 ماي عام2013 وقد نجح رئيس الوزراء السابق" ميليس زيناوي في جعل سد النهضة رمزا للكبرياء الوطني الإثيوبي في عام2011 تماما مثلما فعل الرئيس جمال عبد الناصر بالسد العالي في مصر عام1960.

وأكد خبراء مصريين ومنهم الدكتور عباس محمود شراقي أستاذ الموارد الطبيعية، جامعة القاهرة عن قصر عمر السد حيث حدد عمره الافتراضي من 50 - 25 عاما، كما أكد احتمال حدوث زلزال قد يؤدي إلى انهيار السد مما بالتالي يؤثر على الدول ومنهم السودان[1].

المبحث الأول: مشاريع الحكومة الإثيوبية على روافد نهر النيل

تم في العام 1973 تدشين أول سد في إثيوبيا وهو" سد فينشا"، ضمن إطار خطة تم وضعها من أجل إنشاء (17) سدا[2], في إطار تحقيق التنمية الإثيوبية من خلال استغلال المياه في توليد الكهرباء.

وتطبيقاً لهذه الخطة، بدأت إثيوبيا فعليًّا في بناء عدة سدود على نهر النيل مثل سد" شار شار" على مخرج بحيرة" تانا"، حيث بدأ بناؤه في العام 1984، ثم توقف مدة عشر سنوات، ثم عاد للاكتمال في العام 1994 .وانتهى العمل به في العام 1996 وكذلك الحال بالنسبة لسد "تكزي" ، و " تانا بليس"، وغيرها من السدود التي انتهت من بناء غالبيتها في العام 2010[3].

[37] موسى أروى ،أزمة سد النهضة الرؤى والحلول، مجلة الدراسات العليا، 2019,ص59.
[2]عبدالله علي محمد علي ، نهر النيل بين سد الألفية ونهر الكونغو أزمات وحلول، مكتبة الدار العربية, القاهرة,2014,ص33.
[3] عبد العزيز، يزن، سد النهضة الإثيوبي والأمن القومي المصري 2015 - 2011 ،ماجستير غير منشورة، الجامعة الهاشمية، الأردن,2016,ص34.

وتعد إثيوبيا دولة غنية مائيا، لكن تواجه تحديات صعبة تتمثل في الآتي:

- التغييرات المناخية والتباين الزماني والمكاني للأمطار التي تتسبب في الجفاف والفيضانات.
- الزيادة الكبيرة للسكان.
- كثرة الأنهار التي تنبع وتبدأ في أراضيها، ثم تعبر حدودها إلى دول أخرى، وتصبح أنهاره, دولية تتشارك وتتنافس في استعمالاتها أكثر من 12 دولة.
- انشغال إثيوبيا بحروبها الداخلية والخارجية مع إريتريا والصومال، بالإضافة إلى ظروفها الاقتصادية، وقلة التمويل الخارجي، كل تلك الظروف حدت من طموحاتها في تنمية طاقتها الكهربائية.

المطلب الأول: سد النهضة

جاء تدشين هذا السد من قبل إثيوبيا في الوقت الذي كانت مصر منشغلة بإعادة بناء نظامها السياسي من جديد عقب ثورة كانون الثاني 2011 إذ شُكلت لجنة ثلاثية من عشرة أعضاء حيث بدأت أعمالها في كانون الثاني عام 2011 تضم كل من مصر والسودان وإثيوبيا وبعض الخبراء الدوليين للنظر في الأضرار المتوقعة جراء بناء السد على كل من مصر والسودان، إذ استمرت إثيوبيا في أعمال البنية التحتية، وقامت بتحويل مجرى النيل الأزرق تمهيداً لبناء السد على مجرى النيل غير مكترثة بتقرير اللجنة الثلاثية، مما أثار قلق الرأي العام المصري ، من أن يمنع هذا السد عن مصر مياه النيل الذي قامت عليه الحضارة المصرية منذ القدم دون منازع، كونه حقاً تاريخيا وفقا للقانون الدولي[1].

ففي هذا المشروع تجاهلت إثيوبيا قواعد القانون الدولي لمنظمة مجاري الأنهار الدولية لسنة 1997, وهي الأخطار المسبق، وعدم الإضرار عام 1954, فضلا عن إنكارها كافة الحقوق التاريخية المكتسبة من مياه النيل، منها اتفاقيتا عامي 1929 و1959, بحجة أن هذه الاتفاقيات كانت في عهد الاستعمار، كما أنها غير ملتزمة باتفاقيات لم تشارك فيها [2].

[1] علو أحمد، دول حوض النيل وأزمة سد النهضة، مجلة الجيش، العدد133 ,2013,ص1-2.
[2] الدسوقي أبو بكر، سد النهضة وحتمية العودة لأفريقيا، المجلة السياسية الدولية،2013,ص06.

ويعتبر سد النهضة من الأمثلة على السدود التي ساهمت وبشكل كبير في خلق صراع دولي بين دول حوض النيل، وأدى إلى نشوب المنازعات الدولية بينها، ويقع سد النهضة في منطقة (بني شنقول قماز)على بعد (40) كم تقريبا من الحدود السودانية، حيث يتم تحديد موقعه في هذا المكان لعدة اعتبارات جغرافية وجيولوجية واقتصادية، باعتبار أن هذا المكان يقع على النيل الأزرق ، وهو الأكثر توفرا وتدفقا للمياه، إضافة إلى تميزه بمجموعة تلال ذات طبيعة الصخرية مما يوفر تكلفة أقل لبناء هذا السد .ويقع سد النهضة في منطقة يغلب عليها الصخور المتحولة، والتي تشبه في تكوينها جبال البحر الأحمر الغنية ببعض العناصر الهامة مثل البلاتين والذهب والحديد ، بالإضافة إلى محاجر الرخام، وكانت الجهة المنفذة لمشروع سد النهضة شركة (سايلين) الإيطالية التي تم توقيع العقد معها في 16 جوان2011 [1].

وهناك خصائص خاصة تميز بها سد النهضة عن غيره من السدود المشابهة والقريبة منه جغرافيا ، هي سدي أتاتورك وأسوان:

- **فارق في العمر الزمني**: بدأ بناء السد العالي سنة (1960) وانتهى العمل فيه سنة(1970), وبدأ العمل في سد أتاتورك سنة (1983) وبدأ تشغيله سنة (1992) بينما بدأ بناء سد النهضة عام (2013) ويقدر أن ينتهي العمل فيه سنة(2022).

- **فارق المواد الحديثة المستخدمة**: في كل من سد النهضة والسد العالي وسد أتاتورك، فالسد العالي فقد بني من رخام الجرانيت والرمال والطمي، تتوسطه طبقة صماء من الطين الأسواني وكذلك سد أتاتورك، أما النهضة فهو مصمم كسد تثاقلي بني من الخرسانة المدموكة، وهي طريقة معمارية أرسيت قواعدها كعمليات تقنية عصرية.

- **فارق السعة للخزان المائي**: تتسع بحيرة السد العالي ل(167) مليار متر مكعب من المياه، وتتسع بحيرة أتاتورك ل(84.5) مليار متر مكعب من المياه، بينما يقدر لبحيرة سد النهضة أن تتسع ل(74) مليار متر مكعب.

[1] الطيب الصادق عباس، الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترتبة على قيام سد النهضة الإثيوبي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان,2015, ص50.

دوافع إنشاء سد النهضة

وضعت إثيوبيا حجر الأساس لمشروع سد النهضة عام 2011 حيث في أول موقف من نوعه لإثيوبيا، قال المتحدث باسم الحكومة الإثيوبية إنه لا فائدة من مطالبة مصر بوقف بناء سد النهضة، معتبرا المشروع أمرا غير قابل للتفاوض ، إذ تعد الحكومة الإثيوبية أكثر حرصا على التأكد من سلامة المشروع؛ لأنه ضخم واستراتيجي بالنسبة للشعب الإثيوبي، ولكنها لن تقبل أي اقتراح لوقف بناء السد أو تأخيره، وتعتبر الحكومة الإثيوبية أن سد النهضة مشروع تنموي سيؤدي لإنتاج الطاقة الكهربائية، ولا يمكن أن يخضع لأية أملاءات ووصاية من الخارج [1].

وتعد دول حوض النيل من أكثر دول العالم فقرا وبؤسا ، ومن ضمن هذه الدول إثيوبيا التي تعد من أفقر(15) دولة في العالم، إذ إن ترتيبها(173)من (182) دولة على مستوى الفقر العالمي من نقص الكهرباء والطاقة، إذ يوجد في العالم أجمع ما يقارب(2.1)مليار شخص محرومون من الكهرباء من ضمنهم (590) مليونا في القارة الأفريقية لوحدها. وهذا يعني أن قارة عدد سكانها يزيد عن مليار ممتدين في(55) دولة لا تصل الكهرباء إلى نصفهم [2].

يوجد في إثيوبيا موارد مائية عذبة كبيرة جدا، إلا أنها تعد من أكثر الدول التي عانت من المجاعات المتكررة في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، إذ ذهب ضحية هذه المجاعات الملايين .ففي العام 1984 اجتاحت إثيوبيا إحدى المجاعات التي ذهب ضحيتها مليون شخص , ولا تزال إثيوبيا عاجزة عن تحقيق أمنها الغذائي، ففي كل عام تطلب المساعدات من الدول المانحة ليس من أجل تنميتها وإنما لحمايتها من المجاعة [3]. وأشارت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون للاجئين أن إثيوبيا تستضيف ثاني أكبر مجموعة للاجئين في إفريقيا، ويوجد فيها أكثر من (847.200) ألف وبحسب الخطط الإثيوبية التي تم الإعلان عنها للتنمية سيتم بناء عدة سدود لغرض توفير الطاقة واستغلال الأراضي الزراعية في إثيوبيا، ومن فوائد سد النهضة قلة التبخر؛ نتيجة وجود بحيرة السد على ارتفاع نحو (570)إلى(650) مترا فوق سطح البحر، إذا ما قورن بالتبخر في بحيرة السد العالي(160-176م فوق سطح البحر) .

[1] تاي الكريم، ماهر ميرغني حسن ، أثر قيام سد النهضة الإثيوبي في استراتيجية السودان المائية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.2016,ص62.

[2] البحيري زكي، مصر ومشكلة مياه النيل :أزمة سد النهضة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،2016,ص68.

[3] الفقي سنية، العلاقات الاقتصادية بين مصر وإثيوبيا، الملف المصري , 2016,ص30.

لاجئ من (19)دولة, غالبيتهم من دول جنوب السودان والصومال وإريتريا والسودان .حيث يتواجد معظم اللاجئين في ولاية تيغراي والمناطق الناشئة الأربع في إثيوبيا وهي :ولاية عفر الإقليمية وولاية بنيشنقول - قماز الإقليمية وولاية غامبيلا الإقليمية والولاية الإقليمية الصومالية(المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون للاجئين,2019 .

تطورات مشروع سد النهضة

بدأ الحديث عن سد النهضة في بداية عام 1958 , بعد أن قررت مصر إنشاء السد العالي، وذلك لدراسة إنشاء سدود ومشاريع تنمية على النيل الأزرق بإثيوبيا، رداً على مشروع السد العالي.

وجاء ذلك انطلاقاً من العلاقة الوطيدة التي كانت تربط" **هيلاسيلاسي** "بأمريكا وقتها، وكرد فعل على ارتباط نظام عبد الناصر بالاتحاد السوفيتي، وتمويل السوفيت للسد العالي بمصر، حيث قامت إحدى المؤسسات الأمريكية بدراسة مكثفة ومتعددة الجوانب للاستغلال الأمثل لموارد المياه في إثيوبيا، واشتملت هذه الدراسة مسحا كاملا للأراضي التي يمكن استصلاحها، وتقسيم الموارد المائية، وكيفية استخدامها في توليد الطاقة في حوض النيل الأزرق وروافده، وهي تشمل (04)سدود كبيرة على النيل الأزرق بإجمالي سعة تخزينية(70) مليار مكعب، وبإجمالي قدرة كهربائية (5.500) ميجا واط، وقد أعدت إثيوبيا هذه الدراسات وحدثتها من خلال مكتب استشاري فرنسي(BECOM) وعدة مكاتب استشارية هولندية والتي نجحت في مضاعفة السعة التخزينية للسدود [1].

وتعتبر فكرة السدود الإثيوبية جزءا من الإستراتيجية القومية الإثيوبية، ساهمت في وضعها الدول الأوروبية كمحاولة لتحويل إثيوبيا من دولة فقيرة إلى دولة متوسطة الدخل وذلك بحلول عام (2025).

[1] أحمد محمد خليل الصائم، أثر السياسات المائية على علاقات دول حوض النيل 1995 - 2016م، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة النيلين، السودان.2017,ص316-317.

ومن خلال إنتاج واستثمار الطاقة الكهربائية النظيفة، أو انشغلت إثيوبيا بحروبها الداخلية والخارجية(إريتريا1960-1991)وكذلك(1998-2000), وحرب الأوغادين مع الصومال (1977-1978), هذا بالإضافة لانشغال إثيوبيا بثوراتها الداخلية وظروفها الاقتصادية، فاكتفت فقط ببناء سدود صغيرة خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي معظمها على نهر" أواش."

ومع بداية القرن الحالي بدأ هذا الوضع بالتغير، فشرعت إثيوبيا إلى استكمال مشاريعها،ومن أهم مشروعاتها التي سبقت قيام(سد النهضة)مشروع(تيس أباي الأول)، سد(فينشا)،مشروع(تيس أباي الثاني)، سد(تكذي)(نهر عطبره)، سد(تانا بيليس)، ثم سد(الألفية)أو سد (النهضة)[1].

وقد سمي السد في الأوراق الرسمية قبل الإعلان رسميا عن الاسم الجديد بمشروع (XX),وأطلق عليه سد الألفية (Millennium) ، وفي اجتماع مجلس الوزراء الإثيوبي عدل الاسم من سد (الألفية) إلى سد(النهضة(Grand Ethiopian Renaissance Dam) ويعد الهدف الأساسي منه هو توليد الطاقة الكهربائية [2].

وصدر قرار رسمي من الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين وإيطاليا والبنك الدولي بوقف تمويل بناء سد النهضة، وتجميد القروض الدولية لإثيوبيا والتي كانت بقيمة (3.7)مليار دولار، حيث كان القرض الصيني مليار دولار، ويذكر أن القانون الدولي يحظر على أي منظمة دولية أو دولة، أن تساهم في تمويل أي مشروع على النهر سواء من خلال قرض أو منح أو مساعدات تضر بحقوق دول أخرى .

عادت المفاوضات مرة أخرى بعد لقاء الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورئيس الوزراء الإثيوبي(هايلي ميريام)على هامش قمة الاتحاد الأفريقي، في 6جوان2014 في عاصمة غينيا

[1] سلمان سلمان محمد، سد النهضة الأثيوبي :التحديات والفرص، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية,2013,ص257-262.
[2] العوض إبراهيم الأمين عبد القادر، السودان الأخضر بين دفتي السد العالي وسد النهضة، المكتبة الوطنية، الخرطوم,2015, ص202.

الاستوائية، وبعد وساطة الخرطوم، أصدر الطرفان الإثيوبي والمصري بياناً « مالابو» مشتركاً من (7بنود، ينص صراحة على إلتزام (أديس أبابا)بتجنب أي ضرر محتمل من السد على استخدامات مصر من المياه، واستئناف المفاوضات الثلاثية بشأن السد، وتشكيل لجنة عليا تحت إشرافهم المباشر لتناول جميع جوانب العلاقات الثنائية والإقليمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية .[1]

وفي 2015/07/23 وقّع رؤساء كل من مصر والسودان وإثيوبيا بالخرطوم «إعلان مبادئ» يحدد إطار التزامات وتعهدات تضمن التوصل إلى اتفاق كامل بين الدول الثلاث بشأن أسلو ب وقواعد ملء خزان السد وتشغيله السنوي.

وتضمنت مبادئ الاتفاق الإطاري عشر نقاط هي[2] :

* مبدأ التنمية والتعاون الإقليمي والاستدامة.

* مبدأ التعاون في سد النهضة أساسها المنفعة المشتركة، حسن النوايا، المكاسب للجميع.

* مبدأ التعاون في تفهم الاحتياجات المائية لدول المنبع والمصب.

* مبدأ عدم التسبب في ضرر ذي شأن.

* مبدأ الاستخدام المنصف والمناسب.

* مبدأ بناء الثقة.

* مبدأ تبادل المعلومات والبيانات.

* مبدأ أمان السد.

* مبدأ السيادة ووحدة إقليم الدولة.

[1] تاي عبد الكريم ,مرجع سابق ,ص48.
[2] تاي عبد الكريم ,مرجع سابق ,ص48.

* مبدأ التعاون في إدارة السد.

* مبدأ التسوية السلمية للمنازعات(التوفيق الوساطة أو إحالة الأمر لعناية رؤساء الدول/رئيس الحكومة.)

المطلب الثاني :تأثير بناء سد النهضة على دول حوض النيل

ينتاب كلًا من مصر والسودان القلقُ من الآثار السلبية التي قد تنتج عن سد النهضة الذي تقيمه إثيوبيا على النيل الأزرق، ويعتقد الكثير من خبراء المياه أن التأثير في مصر سيكون أكبر، لأنها عكس السودان، ليست لها مصادر مياه بديلة، فهي تعتمد اعتمادا كليًّا على النيل .إذ من شأن هذا السد أن يمنح إثيوبيا مزيدا من السيطرة على تدفق النهر.

وتعتمد مصر على مياه النيل بنسبة (% 97)لتغطية احتياجاتها المائية , وبالتالي فإن أي تأثير على حصة مصر من مياه النيل هو تأثير مباشر في حياه الدولة المصرية، وتصر مصر أن إنشاء سد النهضة الإثيوبي الذي سيحتجز (74) مليار متر مكعب من المياه هو خطر على أمنها القومي؛ لما له من أضرار اقتصادية وسياسية وبيئة وأمنية عليها، ومما زاد من المخاوف المصرية إزاء بناء هذا السد، إصرار إثيوبيا على بنائه بمقاييس ضخمة مع وجود عدة دراسات تفيد بعدم وجود جدوى اقتصادية له في حاله بنائه بهذا الحجم [1].

ولكي يعمل السد بكامل طاقته يجب ملء تلك الخزانات في أسرع وقت، حيث يحتاج الملء الأول لسد النهضة فترة زمنية تصل إلى (7) سنوات، وهذا سيحرم على أقل تقدير مصر والسودان من تدفق ما يقدر ب (15) مليار متر مكعب من حصتهما السنوية.

[1] طايع محمد، مشروع سد النهضة من منظور هيدروبوليتيكي، مجلة السياسة الدولية،2016,ص210.

ويعد ذلك كارثة بالتحديد على مصر، فطبقا للتقديرات يتطلب مليار متر مكعب من المياه سنويا لري (200)ألف فدان بمصر، وبذلك مع كل مليار متر مكعب تخسرها مصر من حصتها المائية ستخسر مصر (200)ألف فدان .

وبالتالي فإن جميع خطط استصلاح الأراضي الزراعية التي أعلنت عنها الحكومة المصرية سيعاد النظر بها مرة أخرى لمواجهة التهديدات المقبلة، وعندما يتم الانتهاء من بناء السد فإنه لن يتم نزول أي قطرة مياه من النيل الأزرق إلى كل من مصر والسودان إلا بعد أن يتم ملء بحيرة السد بالكامل؛ لأن المخرج الوحيد للمياه هو من خلال فتحات توربينات الكهرباء، وهذا ما يزيد من خطورة بناء السد، ففي حالة تعطل أو تلف إحدى هذه التوربينات فإنه سيتم وقف تدفق المياه من هذه الفتحة حتى يتم إصلاح التوربين والذي قد يتطلب إصلاحه عدة شهور [1].

وقد حاول الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بعد وصوله إلى الحكم بعد ثورة30جوان 2013 تحسين العلاقات المتردية مع الدولة الإثيوبية، عن طريق تكثيف الزيارات الرئاسية بين الطرفين، وطرح مشكلة سد النهضة على المستوى السياسي، إلا أن هذه الزيارات لم توقف إثيوبيا عن العمل بسد النهضة، ولا تزال شارعة في البناء دون النظر إلى المطالب المصرية،ومع ذلك لا تزال مصر تحاول بجميع الطرق إعادة العلاقات المصرية الإثيوبية إلى مكانتها المتميزة ،عند عودة مصر إلى طاولة المفاوضات مرة أخرى بسبب دراستها لموقفها، وعدم وجود أي خيار غير التعاون ، حيث إن أكثر من ثلث الأعمال المتعلقه بسد النهضة قد اكتملت وأصبح السد الآن حقيقة واقعة لا يمكن تجاهلها أو التحدث عن إزالته أو حتي المصري مبيناً على فشل إثيوبيا في الحصول على التمويل اللازم لإكمال سد النهضة، فالتكلفة الإجمالية تقترب من (5)مليار دولار،أوثيوبيا قررت أن تبني السد من مواردها الخاصة دون عون أجنبي، غير أن الرهان المصري تناسى عامل الكبرياء الوطني الإثيوبي، فالسدود الإثيوبية الأخرى على نهر(أومو)الذي لا علاقة له بنهر النيل قد بدأ في إنتاج الكهرباء وبيعها لدول الجوار مما سيساعدهم في الحصول على العملات الصعبة وتغطية جزء من تكلفة سد النهضة [2].

[1] رسلان هاني ,أبعاد أزمة سد النهضة والموقف المصري ، مجلة رؤى المصرية،2015,ص:20.

[2] سلمان سلمان محمد ، سد النهضة الأثيوبي :التحديات والفرص، المجلة السودانية للدراسات الديبلوماسية ,2013,ص262.

كما نصت اتفاقية الأمم المتحدة للمجاري المائية الدولية التي دخلت حيز النفاذ رسميا في آب عام (2014بعد أن صادق عليها العدد المطلوب من الدول حسب نصوص الاتفاقية، نصت على ضرورة التعاون التام بين دول الحوض المشترك جميعها، والعمل معًا لتحقيق أقصى درجات الانتفاع من الحوض، والمشاركة في حمايته وإدارته، وقد تمّ عقد مجموعة من الندوات والاجتماعات العالمية على هذه الاتفاقية، وظلت محط أنظار كافة الدول التي تشترك في المجاري المائية الدولية تحت مظلة هذه الاتفاقية، وأن من المؤكد أن الملكية والتمويل والإدارة المشتركة لسد النهضة بين السودان ومصر وإثيوبيا سوف تجسد أروع الأمثلة لهذا التعاون ، وسوف يفتح التعاون بين الدول الثلاث في سد النهضة الباب لمشاريع أخرى مشتركة بين دول حوض النيل الإحدى عشرة، وذلك بديلا للمشاريع الأحادية الحالية، لتساهم هذه المشاريع في انتشال مئات الملايين من سكان دول حوض النيل من الفقر والجوع والعطش والظلام الذين يعانون منه الآن تقرير الأمم المتحدة عن تنمية الموارد المائية(2017).

أثر بناء سد النهضة على السودان

بدأ موقف السودان تجاه سد النهضة باعت ا رضها على قيام السد، مبررة ذلك بأن قيامه سيفقد السدود السودانية أكثر من نصف فاعليتها، كما سيفقد الأراضي الزراعية السودانية خصوبتها، ثم تحول إلى موقف محايد، ثم بعدها بوقت قليل أصدرت وزارة الخارجية السودانية بيانا صحفيا أكدت فيه أن السودان لن يتضرر من إنشاء سد النهضة، بل ويدعمه لما له من فوائد جمة على السودان، حيث كانت هي المرة الأولى التي يعلن فيها الرئيس عمر البشير مساندة السودان لسد النهضة [1].

أعلنت وزارة الخارجية السودانية أن السودان لن يتضرر بالخطوة الإثيوبية الأخيرة بتغيير مجرى نهر النيل الأزرق في إطار بناء سد النهضة الإثيوبي، مؤكدة وجود مشاورات بين إثيوبيا والسودان ومصر، وأن الجهات الفنية بوزارة الكهرباء والموارد المائية أكدت أن الخطوة الإثيوبية الأخيرة لا تسبب للسودان أي ضرر ."بعدها صرح الخبير القانوني دكتور أحمد المفتي المستشار القانوني السابق لوفد التفاوض السوداني لحوض النيل، أن تحويل إثيوبيا لمجرى النيل الأزرق دون مشاورات ومفاوضات مع السودان ومصر يعتبر انتهاكا للقانون الدولي[2] .

[1] الشيخ فيصل ، مستقبل العلاقات البينية لدول حوض النيل الشرقي على ضوء الواقع المائي لمرحلة ما بعد قيام سد النهضة الإثيوبي، مجلة دراسات أفريقية،2016,ص35.

[2]تاي عبد الكريم ,مرجع سابق ,ص:39.

لم يكن موقف السودان حيال مسألة بناء سد النهضة الإثيوبي متوقعا من قبل مصر، خاصة وأنها قد اعتادت على اتخاذ السودان لمواقف مؤيدة تماما لمصر في المسائل المائية، مثلما حدث حيال الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل(اتفاقية عنتيبي) التي رفض السودان ومصر توقيعها [1].

المبحث الثاني :الأهمية الإستراتيجية لسد النهضة

بعد إعلان أثيوبيا البدء في بناء سد النهضة في عام 2011 قام كل من السودان ومصر بالاحتجاج بشدة على السد بحجة أنه سيسبب أضرار بالغة بتقليله كميات المياه التي سيحملها النيل الأزرق لهما، ولسد النهضة ايجابيات تستفيد منها كل من مصر والسودان.

المطلب الأول :كيفية بناء سد النهضة

بلغت تكلفة إنشاء سد النهضة نحو(4.8)مليار دولار أمريكي، والتي من المتوقع أن تصل في نهاية المشروع إلى حوالي(8) مليار دولار أمريكي، للتغلب على المشاكل الجيولوجية التي ستواجه المشروع، كما هو معتاد في جميع المشروعات الإثيوبية السابقة، وقد أسند هذا السد بالأمر المباشر إلى شركة" ساليني "الإيطالية، وذكرت الحكومة الإثيوبية أنها تعتزم توليد المشروع بالكامل بعد اتهامها مصر بأنها تحرض الدول المانحة على عدم المشاركة، وبعد أن شحنت الشعب الإثيوبي بأنه مشروع الألفية العظيم والذي يعد أكبر مشروع مائي يمكن تشييده في إثيوبيا ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الإثيوبية تعجز منذ نهاية عام 2006 عن تكملة سد جيبي (3) على نهر أومو المتجه نحو بحيرة توركانا في كينيا، بسبب عدم توفر المبلغ المطلوب، الذي يصل إلى حوالي (2) مليار دولار أمريكي . والآن تضع الحكومة الإثيوبية نفسها في مأزق أكبر بإنشاء سد النهضة ليصبح المطلوب توفير حوالي (7)مليار دولار أمريكي للسدين .

[1] الشيخ فيصل,مرجع سابق ,ص:35.

يتكون سد النهضة من جزئين:

.**1.جسم السد الرئيسي** بطول (2) كيلومتر من الخرسانة المضغوطة RCC وارتفاعه (145م). وسعة تخزينه (14) مليار متر مكعب .

.**السد السروجي**(Saddle dam) : بطول (5) كيلومترات وارتفاع (45) مترا وعرض (8) أمتار عدل من (4) أمتار بعد توصيات اللجنة الدولية للخبراء وسعة تخزينية (60) مليار متر مكعب، لتصبح السعة التخزينية الكلية للسد (74) مليار متر مكعب ، ارتفاع سد النهضة(145) مترا، وطوله(2) كيلومتر .طول البحيرة(246) ككيلومتر، مساحتها كيلومترمربعا، تغمر بحوالي(500)ألف فدان من منطقة بني شنقول والغمز، وفاقد التبخر من البحيرة حوالي(3) مليار متر مكعب في العام[1].

الدول الداعمة لسد النهضة

إن موضوع المياه في حوض النيل أحياناً، يظهر وينشر في دراسات خاصة بمنطقة حوض النهر، وأحيانا ينشر في ثنايا دراسات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأحيانا أخرى ينشر في دراسات عربية تصدر بشأن مشكلات المياه في الدول العربية، أو تحت عنوان المياه العربية، وتتداخل فيها القضايا الفنية والقضايا السياسية والعلاقات الدولية .وهناك عدة دول داعمة لتشييد سد النهضة، منها:

- ✓ **الولايات المتحدة الأمريكية :**يرتبط الدور الأمريكي في مجال المياه بالمصالح الأساسية لها في المنطقة، والتي تتمحور حول السيطرة على إنتاج النفط، وممرات نقله، ودعم الوجود الإسرائيلي بغية استمرار إسرائيل في لعب دورها كأداة تيسر هذه السيطرة، وتعيق أي قوى في المنطقة من إحداث أي تغيير من شأنه التأثير في المصالح الأمريكية الراسخة [2].

[1] يوسف حديد ، سد النهضة :إثيوبيا السودان مصر، المجلة السودانية لدراسات الرأي العام،2016,ص:176.
[2] مخيمر سامر، أزمة المياه في المنطقة العربية، المجلس الوطني، الكويت.1996,ص215.

لذلك فإن السياسة الأمريكية تساند السياسة الإثيوبية في إنشاء مجموعة من السدود لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهرومائية على الروافد في داخل إثيوبيا، وهي جميعها على مستوى التخزين السنوي أو الموسمي، فتوصيات الوكالة الأمريكية والأوروبية والبنك الدولي هي التي قدمت التمويل للسدود التي يجري تشييدها في داخل إثيوبيا وعددها (7) حاليا[1].

أحاطت إثيوبيا مشروع بناء السد بسرية تامة؛ كونه مشروع أمن قومي بالنسبة لها وبالتالي عندما تقوم أمريكا بالتشويش على الأقمار الصناعية التي تقوم بتصوير السد فهي بذلك تقوم بدعم إثيوبيا" لوجستيا " لكيلا تسمح لمصر بمتابعة مراحل بناء السد، وإبقاء المشروع محاطاً بنوع من السرية في مراحل بنائه، مع أن مصر حليفها المهم في الشرق الأوسط.

- ✓ **إيطاليا :**وجهت وسائل الإعلام المصرية الاتهام إلى إيطاليا بدعم بناء سد النهضة، باعتبار أن الشركة التي تقوم ببناء السد هي شركة" ساليني "الإيطالية الا أن هذه الشركة شركة خاصة وغير تابعة للحكومة الإيطالية وقد أكد هذه الحقيقة السفير الإيطالي في مصر ماوريتسيو مساري في حوار أجرته معه صحيفة الأهرام بالقول" :فيما يتعلق بالشركات الإيطالية التي تعمل في بناء سد النهضة الإثيوبي فهي شركات خاصة، وليس للحكومة الإيطالية سلطة عليها " بالمقابل، صرحت لاورا بولدريني رئيسة البرلمان الإيطالي بدعمها لإثيوبيا في بناء السد، باعتباره مشروعا سيؤدي إلى تنمية شاملة لإثيوبيا ودول المصب أيضا التي ستستفيد من الطاقة المولدة من السد بأسعار مخفضة [2].
- ✓ **الصين :**اهتمت الدول الاقتصادية الآسيوية الكبرى بأفريقيا، وزادا اهتمامها بعد انتهاء الحرب الباردة،حيث ظهر دور قوي ومؤثر من تلك الدول وبالأخص في القطاع الاقتصادي ، ومن تلك الدول اليابان والصين وإيران.

والتواجد الصيني في أفريقيا قديم منذ منتصف الستينيات عند نشأة الحركات ذات الأيديولوجية الاشتراكية والمقاومة للمد الاستعماري الغربي، وتطورت سياسة الصين في العقود الأخيرة، فبرزت ككيان اقتصادي ودبلوماسي وعسكري.

[1] يوسف ,مرجع سابق ,ص:98.
[2] عبد العزيز ,مرجع سابق,ص:48.

كانت البداية الصينية في أفريقيا عبر بوابة السودان بالاستثمار في النفط والسدود ومشاريع المياه وتمثلت في الآتي:

- مشاريع البنية التحتية.
- بناء سد مروي على نهر النيل.
- تعلية خزان " الروصيرص"
- توقيع ثمانية اتفاقيات في مجالات تطوير الزراعة والثروة الحيوانية .

تعد الصين من أكبر الدول المستثمرة في القارة الأفريقية، إذ تستثمر داخل هذه القارة ما يقارب (210) مليار دولار أميركي, وهي تولي اهتماماً بالدولة الإثيوبية، بحيث تضعها من ضمن قائمة الدول الأكثر استثمارا ؛ فقد تجاوزت استثمارات الصين في إثيوبيا (2) مليار دولار أميركي في العام (2011) وتقدم الصين القروض السخية لإثيوبيا من أجل قيامها بالمشاريع التنموية؛ ففي العام (2016) قدم بنك "اكسيم "الصيني قرضا لإثيوبيا بقيمة (4.2) مليار دولار، من أجل إنشاء خط سكة حديد يربطها مع موانئ كينيا , كما أن التبادل التجاري بين البلدين كبير، فقد وصلت صادرات الصين إلى إثيوبيا(9.3) مليار دولار في العام(2015) .ومن جهة ثانية، يبلغ عدد المشاريع الصينية في إثيوبيا التي حصلت على ترخيص استثمار (993) مشروعاً بحسب ما أفاد به جيتا هون نجاش"Getahun Negash" مدير قسم العلاقات العامة بمفوضية الاستثمار الإثيوبية. وقد حرصت الصين على زيادة استثماراتها في إثيوبيا لرخص أجور الأيدي العاملة فيها، وتوافر موارد المياه العذبة بها بكثره. وبالنسبة لمشروع سد النهضة، فقد أعلنت الصين بشكل رسمي تمويلها لبنائه، ولكن ليس تمويلا كليا بل جزئيا ؛ فسد النهضة تكلفته المبدئية (4.8) مليار دولار أميركي، منها(1.8) مليار دولار من أجل شراء المعدات الكهربائية وتوربينات الكهرباء، وهذا ما تعهدت به الصين بأن تقوم بتمويله. وبذلك تقوم الصين بدعم بناء سد النهضة الإثيوبي ماديا ، كما مولت من قبل إنشاء عدة سدود في إثيوبيا مثل: جيبي " 1 و " جيبي" 2 [1].

[1] شراقي عباس، هيدروجيولوجية نهري النيل والكونغو وإمكانية الربط بينهما، المجلة المصرية لدراسات حوض النيل، 2003,ص:36.

- ✓ **إسرائيل :**بالنسبة لمنطقة حوض النيل تقوم إستراتيجية السياسة الإسرائيلية على الإسهام بأسلوب المعونة الفنية في مشروعات زراعية وتدريب وتقدم معونات عسكرية ببيع السلاح والتدريب والصيانة، وتستفيد من نشاط المنظمات العالمية في ميدان التدريب المدني وفي مجال الخدمات ، ولها تجارة متنامية في مجال التصدير والاستيراد والنقل البحري .

ولإسرائيل أطماع في مياه النيل، وهي أطماع قديمة قدم المشروع الصهيوني ذاته، حيث كان مؤسس هذا المشروع تيودور هرتزل قد تقدم منذ عام(1903) للحكومة البريطانية بفكرة تحويل جزء من مياه النيل إلى صحراء النقب عبر سيناء، وحاول حينها تسويق تلك الفكرة باعتبارها حيوية من أجل تعمير واستصلاح تلك الصحراء ، وذلك عن طريق شق قناة توصل مياه النيل إلى إسرائيل عن طريق قناة السويس حيث تمد إسرائيل بحوالي(1%)من مياه النيل أي ما يعادل (800) مليون من مياه النيل [1] .

المطلب الثاني: إستراتيجية بناء سد النهضة

يتكون سد النهضة من سد رئيسي خرساني علي مجري النيل الأزرق بارتفاع(145) وطول(1800)م، وبيتين لتوليد الطاقة يحتويان على وحدات(توربينات)لإنتاج الكهرباء على جانبي النهر، وثلاث قنوات لتصريف المياه والتحكم في منسوب بحيرة التخزين، وسد مكمل(سرج) بارتفاع (50)م وطول (5) كم لزيادة حجم تخزين المياه إلى (74) مليار م 3 ؛ لأن زيادة ارتفاع السد سوف تجعل المياه المخزنة تمرمن المناطق المنخفضة بجوار السد فكان لازما غلق هذه المناطق من خلال دراسة نماذج خرائط الارتفاعات يمكن الاستنتاج أن يصل طول البحيرة إلى(150) كم، بالإضافة إلى (100) كم أخرى كأذرع بمتوسط عرض (8) كم، ومتوسط عمق حوالي(8) م، وسوف تغرق بحيرة السد حوالي) (200ألف فدان من إجمالي (350) ألف فدان قابلة للري في منطقة السد(منطقة بيليس)، بالإضافة إلى حوالي (300) ألف فدان أخري من الغابات.

[1] العاني فارس وآخرون، السياسات المائية وانعكاساتها في الأزمة المائية العربية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن ,2012,ص139-140.

يحتوي تصميم السد على 15 وحدة كهربائية، قدرة كل منها (300) ميجاوات، عبارة عن (10) وحدات على الجانب الغربي من النهر، وخمس على الجانب الشرقي، بإجمالي (5220) ميجاوات ازدادت مؤخرا بنهاية (2012) لتصبح (6000)ميجاوات بإضافة وحدة أخري على الجانب الشرقي لتصبح 6وحدات، مما يجعل سد النهضة في المرتبة الأولى أفريقيا، والعاشر عالمياً في قائمة أكبر سدود إنتاج الكهرباء [1].

ولقد أشارت نيوز عربية إلى توجه وزير الخارجية المصري، سامح شكري إلى واشنطن للمشاركة في اجتماع وزراء الخارجية والموارد المائية لمصر والسودان وإثيوبيا بشأن سد النهضة، والذي تستضيفه الإدارة الأميركية بحضور البنك الدولي.

حيث يأتي هذا الاجتماع في إطار ما اتفقت عليه الأطراف المعنية خلال جولة المفاوضات الأخيرة بواشنطن خلال الفترة من 28 إلى 31 كانون الثاني 2020 ، من معاودة وزراء الخارجية والموارد المائية للدول الثلاث الاجتماع بالعاصمة الأميركية يومي 12 و 13 شباط 2020 ، وذلك بهدف إقرار الصيغة النهائية لاتفاق شامل حول قواعد ملء وتشغيل سد النهضة [1], حيث يساهم سد النهضة في إقامة المشروعات المشتركة بين السودان وإثيوبيا المتمثلة في الربط الكهربائي وتبادل الطاقة والزراعة والري والاستغلال الأمثل لحصة السودان من مياه النيل، بالإضافة إلى تبني مشروع مقترح بإقامة خط سكة حديد ونقل نهري تجاري وخط بري بين السودان وإثيوبيا ومنه إلى باقي دول حوض النيل مع توفير البنية الأساسية للنقل والمواصلات ومشروعات البينة التحتية والإنشاءات كما يساعد السد في الدخول في شركا ت اقتصادية وربط المصالح الإثيوبية بإقامة المشروعات الكبري من عمليات بحث وتنقيب عن البترول والغاز الطبيعي والذهب وإنشاء أسواق مشتركة، وتعزيز جهود التطوير وتوثيق العلاقات الإثيوبية مع السودان على أسس تبادل المصالح ومراعاة التوازن في العلاقات والعمل علي تنمية الموارد المائية، وإيجاد أطر للتعاون المشترك بهدف الحد من النفوذ الإسرائيلي في المنطقة[2].

[1] يوسف ,مرجع سابق ,ص:30.

[2] سليمان النذير، سد النهضة الاثيوبي وأثره على الأمن القومي السوداني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان,2017,ص:65.

وتكمن أهمية سد النهضة في سوف يوقف الفيضانات المدمرة التي تجتاح مدن النيل الأزرق في السودان، بالإضافة إلى أنه سوف يحجز جزءا كبيرا من كميات الطمي الضخمة التي يحملها النيل الأزرق كل عام والتي تفوق كميتها مائة مليون طن وسيعمل السد على تنظيم انسياب النيل الأزرق على مدى العام وسوف يساعد على التغذية المتواصلة كل أشهر السنة للمياه الجوفية في المنطقة وهذا التنظيم سيعمل على انتظام الاستخدامات الملاحية على النيل الأزرق.

كما إن السد سوف يطيل عمر خزان (الروصيرص) بحجره لكمية الطمي والأشجار والمواد الأخرى الضخمة التي يجرفها النيل بالإضافة إلى أن هذه التأثيرات الايجابية ستمتد إلى مصر ويساعد سد النهضة على إطالة عمر السد العالي كما وعدت إثيوبيا ببيع جزء من كهرباء سد النهضة للسودان ومصر بسعر التكلفة[1].

[1] سلمان 2018,مرجع سابق ,ص:930.

المبحث الثالث :سبل حل النزاع

المطلب الأول:المفاوضات

تُعَدُّ المفاوضات الدبلوماسية المباشرة من أقدم وسائل تسوية النزاعات الدّولية وأكثرها شيوعا .ويشير بعض الكتاب إلى أن الدّول كانت تشعر منذ العهود القديمة بوجود التزام قانوني يفرض عليها التفاوض قبل اللجوء إلى استخدام القوّة .وكان لهذا المفهوم دوره في مجهودات التفاوض قبل موافقة الجميع على استخدام القوّة[1].

أولا شكل إجراء المفاوضات :ليس للمفاوضات شكل محدد، فقد تكون شفوية؛ حيث يتبادل الأطراف وجهات النظر مباشرة، وقد تكون مكتوبة في صورة مادة أو أكثر يقدمها أحد الأطراف ويرد عليها الطرف الثاني بصياغة أخرى أكثر وضوحا. فالمفاوضات هي مباحثات أو مشاورات تجري بين دولتين أو أكثر، بهدف تسوية خلاف أو نزاع قائم بينها، بطريقة ودية ومباشرة[2].

ثانيا شروط المفاوضات :أحد الشروط لإجراء مفاوضات فعالة، عدم تقديم أيّ شروط أوليّة من قبل طرفي النزاع فلدى مناقشة مسألة الوسائل السلمية لتسوية النزاعات الدولية في لجنة القانون الدّولي التابعة للأمم المتحدة، أكد أكثر من مرّة مندوبو الدّول الاشتراكية .

[1] د /الخيَر قشي، المفاضلة بين الوسائل التحاكمية وغير التحاكمية لتسوية المنازعات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت– ص:14-15.

[2] د /صالح يحي الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلميا، مكتبة مدبولي، القاهرة 2009 ،ص:28.

على أن عدم وضع شروط مسبقة يساعد على الحل الناجح للقضايا المتنازع بشأنها .ويعتقد العديد من الفقهاء أنّ تقديم الشروط المسبقة يمكن أن يُفَسَّرَ بعدم وجود رغبة صادقة كافية لحل النزاع أو انعدام الثقة بين الطرفين[1].

المطلب الثاني:الوساطة الإفريقية

الوساطة تتطلب تدخلاً أكثر حدّةً، وأقل سريّةً .قد تُعرض أو قد تُطلب كما في المساعي الحميدة، ولكن الدولة الوسيطة لا تكتفي بحضور الأطراف، بل تقترح قواعد التفاوض وتتوسط مباشرة في المفاوضات بمعنى الكلمة، وتجتهد «لجعل الدول المعنية تقوم بتنازلات متبادلة[2].

أولا: طبيعة الوساطة :يقصد بالوساطة، عمل ودي تقوم به دولة أو مجموعة من الدول أو وكالة تابعة لمنظمة دولية أو حتى فرد ذو مركز رفيع في سعيه لإيجاد تسوية للنزاع القائم بين دولتين.

ولقد حددت اتفاقية لاهاي لعامي 1899 و 1907 الخاصة بتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية مفهوم الوساطة وضبطت قواعد ممارستها، حيث اعتبرتها مجرد مشورة غير إلزامية سواء أتمت عفويا، أم بناء على طلب إحدى الدول المتنازعة[3].

[1] د /نوري مرزه جعفر، المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2008 ، ص 29.
[2] Nguyen Quoc DINH et autres, op.cit, p287.
[3] د /عمر سعد الله، حل النزاعات الدولية ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، ص 64.65.

ثانيا: مهام الوسيط :يلعب الطرف المتدخل في الوساطة دورا أكثر إيجابية من ذلك الذي يتم في إطار المساعي الحميدة، إذ أنه يملك تقديم حلول لاتفاق بين الطرفين، تقدم إليهم لإبداء رأيهم فيها . وتتوقف فاعلية الوساطة على شخصية من يقوم بها وكذلك مدى سلطته أو قوته السياسية على الصعيد الدولي، والقدْر من الثقة الذي يُولِيهِ أطراف النزاع له [1].

[1] د/أحمد أبو الوفاء، القانون الدولي والعلاقات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة 2009 ، ص407.

الخاتمة

الخاتمة :

بإمعان النظر في أزمة سد النهضة وتحولاتها عبر نحو قرن من الزمان، يصبح من الملائم لجميع بلدان حوض النيل الإحدى عشرة أن تسعى إلى تطوير العلاقات فيما بينها بما يتجاوز قضية المياه، لا سيما في المجالات ذات المنفعة المتبادلة،مثل التجارة،وإدارة الموارد الطبيعية والتصدي للأخطار التي تهدد السلم والأمن، ومواجهة التحديات الرئيسة التي تواجه النمو الاقتصادي مثل الفقر وتفشي الأمية وضعف البنية الأساسية وتغير المناخ حيث ان النيل مورد عام مشترك يجب إدارته بشكل فعال من منظور إقليمي تعاوني وهكذا، فإن إثيوبيا والسودان ومصر وغيرها من دول النهر لن تستطيع تسوية نزاعات المياه سلميا إلا من خلال التعاون بما يحقق التنمية الاقتصادية المستدامة.

تمثل تداعيات ما بعد سد النهضة التحدي الأكبر خلال العقد القادم ، حيث يصبح الهدف على المدى البعيد متمثلا في بناء توافق عام على نظام قانوني لإدارة هذا المجرى المائي الهام أن يساعد في تحديد وتعريف المفاهيم الأساسية بشكل إجرائي يمكن قياسه مثل الاستخدام المنصف والمعقول والضرر الجسيم، التي استخدمتها كل من مصر والسودان في انتقادهما لمشروع سد النهضة .

ثمة إطار إقليمي لإدارة نهر النيل قائم بالفعل يتمثل في مبادرة حوض النيل التي يدعمها البنك الدولي غير أن هذا الهدف يلزمه تعاون إثيوبيا في وضع بروتوكول لتخفيف آثار الجفاف، و العودة إلى إطار التعاوني، ومحاولة حل الخلافات التي دفعت كلا من مصر والسودان إلى رفض التوقيع على اتفاقية عنتيبي، واستخدامها كنموذج لنظام قانوني مستقبلا.

وثمةَ حاجة لتفُّهَم ضعف مصر المائي نظرا لاعتمادها شبه الكامل على نهر النيل، وقد يسهم هذا التفهم في وضع بروتوكول لإدارة المياه يعزز الاستخدام المنصف والمعقول مع التقليل إلى أدنى حد من الضرر الجسيم الذي يلحق بدولتي المصب مصر والسودان .

ويشمل إمكانية إطلاق كمية من المياه من خزان سد النهضة، عند الضرورة للتخفيف من حالات الجفاف كما يمكن لبرنامج التخفيف هذا أن يشجع كثيرا كلا من مصر والسودان على التعاون مع إثيوبيا و دول النيل الأخرى في تجاوز الخلافات الخاصة بمبادرة حوض النيل حيث يمكن تشكيل آلية لفض المنازعات من مجلس وزراء حوض النيل (نايل- كوم) الذي يضم الوزراء المسئولين عن شؤون المياه في جميع الدول الأعضاء في مبادرة حوض نهر النيل وتعد لجنة نايل- كرم أعلى هيئة

سياسية لصنع القرار في مكتب مبادرة حوض النيل على أن تكون القرارات التي تتخذها هذه اللجنة ملزمة لجميع الدول المشاطئة للنهر.

ومن المفترض أن يعي الجميع أن طريق التنمية المستدامة يتطلب إبرام اتفاق شامل خاص بتقاسم الموارد وإدارتها على أساس أن نهر النيل مجرى مائي إقليمي ملك للجميع وليتحقق النجاح في هذا المسعى لا بد من نظام ملزم قانونا ويكفل الحقوق ذات المنفعة المتبادلة للجميع و وًفقا لقواعد المباراة الربحية(رابح – رابح).

قائمة المراجع

المراجع العربية

المعاجم

المنجد الأبجدي، دار المشرق، بيروت، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر,1986.

الكتب

1-أحمد، محمد سمير، معارك المياه في الشرق الأوسط، دار المستقبل الحر، القاهرة.1991.

2-بترجي، عبد الجليل عادل ، المياه في المستقبل، دار العلم للطباعة والنشر، جدة ,1992.

3-البحيري زكي ، مصر ومشكلة مياه النيل :أزمة سد النهضة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة ,2016.

4-جود ة محمد غريب ، موسوعة بلاد الشام، الانجلو المصرية للطباعة والنشر، القاهرة ,2002.

5-خالد عبد العزيز ، إسرائيل والسودان(أطماع قديمة ومواجهة جديدة)، سوريا :مؤسسة الصالحان للطباعة,2011.

6-السامرائي، محمد أمين ، استراتيجية استخدام المياه لدول حوض النيل، بغداد :الذاكرة للنشر والتوزيع ,2012.

7-شرف محمد كشك، السياسة المائية المصرية تجاه دول حوض النيل، برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة,2003.

8-شمس الدين إسماعيل، سد النهضة الإثيوبي وحتمية توفر المياه والطاقة لدول مصر والسودان، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة ,2014 .

9-الصادق المهدي ، مياه النيل الوعد والوعيد، دار المستقبل الحر، القاهرة ,2002.

10-صديق يوسف محمد ,النيل من الجنة والمعاناة السودانية، دار الأصالة للطباعة والنشر ,2007.

11-طه فيصل ، مياه النيل السياق التاريخي والقانوني، الخرطوم :مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي ,2005.

12-الطويل رواء ، مخاطر الأمن المائي العربي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن,2010.

13-العاني، فارس ، السياسات المائية وانعكاساتها في الأزمة المائية العربية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن ,2012.

14-عبد العزيز فاطمة ، المياه العربية في الأمن الإسرائيلي، مركز د ارسات الشرق الأوسط وأفريقيا، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ,2005.

15-عبد الملك عودة، السياسة المصرية ومياه النيل في القرن العشرين، مركز

الد ارسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مصر ,1990.

16-عبدالله، علي محمد علي، نهر النيل بين سد الألفية ونهر الكونغو أزمات وحلول، مكتبة الدار العربية :القاهرة ,2014.

17-عطا زبيدة، إسرائيل في النيل، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة ,2010.

16-علام محمد ، سد النهضة إدارة الأزمة وحدود الخطر، أخبار اليوم، قطاع الثقافة، القاهرة ,2015.

19-العوض إبراهيم الأمين عبد القادر، السودان الأخضر بين دفتي السد العالي وسد النهضة، المكتبة الوطنية، الخرطوم ,2015.

20–الكيالي عبد الوهاب وآخرون ، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ,1979.

21–مخيمر سامر، أزمة المياه في المنطقة العربية، المجلس الوطني، الكويت ,1996.

22–المشاط عبد المنعم ، الصراع الدولي حول المياه بيئة حوض النيل، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية ,2007.

23–معين محمد عبد المنعم، التعاون الاستراتيجي بين مصر ودول حوض النيل وتأثيرها على الأمن القومي المصري ، الانجلو المصرية للطباعة والنشر، القاهرة ,1994.

24–المنيف إبراهيم ، استراتيجية الإدارة اليابانية، مكتبة العبيكان، الرياض ,1998.

25–النجار أحمد، مياه النيل القدر والبشر، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة ,2010

26–النداوي مهند، استراتيجية التغلغل الاسرائيلي في حوض النيل، جامعة الدول العربية الأمانة العامة ,2013.

الرسائل الجامعية

-أحمد، محمد خليل الصائم، أثر السياسات المائية على علاقات دول حوض النيل- 1995 م، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة النيلين، السودان ,2016.

2-الأيوبي ياسر, أثر التدخل الخارجي على صراع المياه في حوض النيل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، السودان ,2016.

3-تاي الكريم، ماهر ميرغني حسن، أثر قيام سد النهضة الإثيوبي في استراتيجية السودان , المائية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان ,2016.

4-الجيد أبو بكر عثمان, الرؤية الاستراتيجية لعلاقات السودان بدول حوض النيل , وأثرها على الأمن القومي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان ,2010.

5-حسن البصري, دور القانون الدولي في حل النزاعات التي تنشأ حول الأنهار الدولية :دول حوض النيل نموذجا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية،السودان ,2014.

6-حمد مريم أتيم ، تقويم التجارة الخارجية بين دول حوض النيل السودان مصر- كينيا خلال الفترة من 1990 م 2008 - م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان ,2011.

7-السبول علي , أثر العلاقات الإسرائيلية مع دول القرن الأفريقي على الأمن المائي العربي 2010-2017 , رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن ,2018

8-سليمان، النذير, سد النهضة الإثيوبي وأثره على الأمن القومي السوداني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان ,2017.

9-الطيب الصادق عباس , الآثار الاقتصادية و الاحتمالية والبيئية المترتبة على قيام سد النهضة الإثيوبي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان ,2015.

10-عبد العزيز يزن، سد النهضة الإثيوبي والأمن القومي المصري 2015 – 2011 ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الهاشمية، الأردن ,2016.

11-عثمان عبد الهادي عبد الله , الوجود الإسرائيلي في أفريقيا أوثره على دول أدنى حوض النيل -السودان و مصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان ,2013.

12-العجارمة عبد الإله كامل, الإسلاميون وفلسفة الحكم بين النظرية والتطبيق في دول الربيع العربي :مصر وتونس حالة 2014 – 2010 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن ,2015.

13-علي محمد الفكي, الصراع على الموارد المائية في حوض النيل :دراسة حالة السودان- مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان ,2013.

14-فضل دفع الله , **أثر** اتفاقيات قسمة مياه النيل على الأمن القومي لدول الحوض :السودان ومصر أنموذجا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، السودان ,2014.

15-محمد الصادق ، الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر وتأثيرها على الأمن الوطني السوداني 2016 – 2009 ، أطروحة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان ,2017.

16-نديم خالد يس عبد الخالق ، إدارة المياه في حوض النيل(منظور استراتيجي)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان ,2015.

17-النصيرات وصفي , الأمن المائي وأثره على الاستقرار السياسي في مصر والسودان :دراسة حالة سد النهضة الإثيوبي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموس، الأردن ,2017.

18-يوسف النذير،تأثير سد النهضة الإثيوبي على الأمن القومي السوداني، رسالة ماجستير غيرمنشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان ,2015.

الدوريات:

1-أبو شويشه حسين سالم , حوض النيل والأطماع الصهونية، مجلة الساتل جامعة مصراته،2007.

2-الأمين أسامة , التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا :إثيوبيا نموذجا، وأثره على دول حوض النيل الشرقي، مجلة دراسات أفريقية السودان،2013.

3-أمين سمير , مؤسسات برينتون وورز، خمسون عاما بعد أنشائها، مجلة الفتح ,1994.

4-تركي أحمد السيد , الانتخابات الكينية :انقلاب في الخريطة السياسية، المجلة الديمقراطية،2003.

5-حسن منى, أبعاد مشكلة منابع النيل للسودان ومصر، مجلة دراسات شرق أوسطية،2010.

6-حقار نضال, الصراع في جنوب السودان :وأثره على دول الجوار 2015 - 2013 ، مجلة الراصد،2016.

7-حمد أحمد, تأثير سد النهضة الاثيوبي العظيم على مستقبل الموارد المائية في كل من مصر والسودان :دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية جامعة كركوك،2018.

8-خفاجة رانيا حسين, مستقبل الديمقراطية في أوغندا :تداعيات ثلاثين عاماً في الحكم، مجلة الديمقرطية،2016.

9-الدسوقي أبو بكر, سد النهضة وحتمية العودة لأفريقيا، المجلة السياسية الدولية،2013.

10-رسلان هاني، أبعاد أزمة سد النهضة والموقف المصري ، مجلة رؤى المصرية،2015.

11-السامرائي محمد, سد النهضة الأثيوبي :التحديات والفرص، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية،2013.

للدراسات الدبلوماسية،2013.

12-سلمان محمد , سد النهضة الأثيوبي وآثاره على السودان، مجلة السودان، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية،2018.

13-الشيخ فيصل , مشروع سد النهضة من منظور هيدروبوليتيكي، مجلة السياسة الدولية،2016.

14-علو أحمد، دول حوض النيل وأزمة سد النهضة، مجلة الجيش، العدد 1339 ،2013.

15-الفاضل محمد , تأثير انفصال جنوب السودان على الأمن المائي السوداني، مجلة الراصد،2016.

16-الفقي سنية , إثيوبيا :رئيس جديد ونظام قديم،2014.

الفهرس

المقدمة 01

الفصل الأول: الطبيعة الإستراتيجية حيال دول حوض النيل.....10

المبحث الأول :ماهية المنازعات الدولية.....10

المطلب الأول :تعريف النزاع الدولي وشروطه.....10

الفرع الأول: تعريف النزاعات الدولية.....10

الفرع الثاني: أولا: مفهوم المنازعات الدولية.....11

ثانياً : الشروط الواجبة في النزاع ليصبح النزاع دولياً.....12

المطلب الثاني :ماهية النزاع الدولي القانوني والسياسي.....14

المبحث الثاني: خصائص ومقومات دول حوض النيل.....19

المطلب الأول: التعريف بدول منابع نهر النيل.....20

المطلب الثاني :الأهمية الاستراتيجية لدول حوض النيل 23

الفرع الأول :الأهمية الاقتصادية لدول حوض النيل.....36

الفرع الثاني :الأهمية السياسية لدول حوض النيل.....37

المبحث الثاني: الإطار القانوني لتنظيم مياه حوض النيل.....40

المطلب الأول: طبيعة المشكلات المائية بين دول حوض النيل.....40

المطلب الثاني: الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة بين دول حوض النيل.....45

الفصل الثاني: الأهمية الإستراتيجية لسد النهضة لدول حوض النيل.....50
المبحث الأول: مشاريع الحكومة الإثيوبية على روافد نهر النيل.....50
المطلب الأول: سد النهضة.....51
أولا: دوافع إنشاء سد النهضة.....53
ثانيا :تطورات مشروع سد النهضة.....54
المطلب الثاني:تأثير بناء سد النهضة على دول حوض النيل.....57
أثر بناء سد النهضة على السودان
المبحث الثاني :الأهمية الإستراتيجية لسد النهضة.....60
المطلب الأول :كيفية بناء سد النهضة.....60
الدول الداعمة لسد النهضة.....61
المطلب الثاني: إستراتيجية بناء سد النهضة.....64
المبحث الثالث :سبل حل النزاع 67
المطلب الأول:المفاوضات..... 67
أولا شكل إجراء المفاوضات.....67
ثانيا شروط المفاوضات.....67
المطلب الثاني:الوساطة الإفريقية.....68
أولا: طبيعة الوساطة.....68
ثانيا: مهام الوسيط.....69

الملخص

المياه كانت ومازالت مصدر للنزاعات , ويرجع ذلك إلى أن استهلاك بعض الدول كميات من المياه أكثر من مواردها المائية ، ومن خلال دراسة مسالة تقسيم مياه الأنهار الدولية بين الدول تطرقنا إلى أهم النظريات الفقهية الخاصة بتقسيم المياه ، وخلصنا في هذا المجال إلى إيراد أهم النظريات مع التأكيد على الرأي الراجح الذي استقر عليه الفقه الدولي والقاضي باحترام سيادة الدولة المتشاطئة وحقها في استغلال مياه الأنهار الدولية التي تمر في إقليمها مع تقييدها بوجوب احترام مصالح وحقوق الدول المتشاطئة الأخرى في الاستفادة والانتفاع من مياه الأنهار الدولية على اعتبار ان النهر الدولي يشكل وحدة واحدة من منبعه إلى مصبه.

كما أشار البحث إلى أهم المبادئ والقواعد الدولية العرفية والمدونة والتي تتعلق باحترام حقوق الدول المتشاطئة للنهر الدولي وعدم جواز قيام إحدى الدول المتشاطئة بالانفراد باستغلال مياه النهر الدولي وإقامة المشاريع الاروائية مما يشكل مساسا بحقوق ومصالح الدول المتشاطئة الأخرى وقد تم تأكيد هذه المبادئ والقواعد في العديد من أحكام القضاء الدولي.

الكلمات المفتاحية: إستراتيجية ، حوض النيل، سد النهضة.

Abstract

Water was and still is a source of conflicts, and this is due to the fact that some countries consume more water than their water resources, and by studying the issue of dividing the waters of international rivers between countries, we touched on the most important jurisprudential theories related to the division of water, and we concluded in this field to mention the most important theories with emphasis On the most correct opinion, which has been settled by international jurisprudence, which judges to respect the sovereignty of the riparian state and its right to exploit the waters of international rivers that pass in its territory, while restricting it to the obligation to respect the interests and rights of other riparian states to benefit and benefit from the waters of international rivers on the grounds that the international river constitutes a single unit from its source to estuary The research also referred to the most important international principles and rules, customary and codified, which are related to respecting the rights of riparian countries to the international river and the inadmissibility of a riparian country unilaterally exploiting the waters of the international river and establishing irrigation projects, which constitutes a violation of the rights and interests of other riparian countries. These principles and rules have been confirmed in many provisions International Judiciary.

Keywords: *Strategy, Nile Basin, Renaissance Dam.*